استعـدادات لإقامـة المعـرض الوطنـي الأول للمنتجـات المحليـة

المسـاوى يفتتـح المركـز الرابـع للخدمـات الزراعيـة بتعـز ويؤكـد علـى ضـرورة الاهتمـام بالزراعـة وتعزيـز الإنتـاج المحلـي

محافـظ البيضـاء: المحافظـة سـتشهـد تنفيـذ مشاريـع زراعيـة متعـددة تشمـل بنـاء السـدود وقنـوات الـري

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزار ة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعيـة - تنمويـة - مجتمعية | السـبت 26 ربيـع الآخـر 1447هـ | 18 أكتوبـر 2025م | العـدد 132 | أسـبوعية | 12 صفحـة www.agri-yemen.net

مديرعـام مكتـب الزراعـة والثـروة السـمكية والمـوارد المائيـة بالجـوف مهـدي الظميـن في حـوار لـ "اليمـن الزراعيـة:

- بدأنـا مبكـراً فـي توفيـر البـذور المحسـنة والحراثـة المدعومـة وتأهيـل المنسـقين الزراعيين لضمـان موسـم ناجـح
- نراهـن علـى الجمعيـات التعاونيـة لتكـون الـذراع التنفيذيـة فـي التوزيـع والإرشـاد والتسـويق الزراعـي

نطمح للوصول هذا الموسم إلى زراعة 20 ألف هكتار بالقمح وستكون نقلة غير مسبوق في محافظة الجوف

المحافـظ عطيفـي يؤكـد الحـرص علـى تشـجيع التصنيـع الغذائـي المحلـي

- اجتمـاع بالحديـدة يناقـش سـبل دعـم وتسـويق المنتجـات المحليـة وتشـجيع المنتجيـن
- مناقشـة مشـاريع التمكيـن الاقتصـادي وتفقـد مشـاريع إنتاجيـة لجمعيـة باجـل
- تدشـين مشـروع توفيـر بـذور الهجـن الفرديـة للـذرة الشـامية وتوزيعهـا علـى الجمعيـات

- المشـروع كان مبـادرة وطنيـة طموحـة تهـدف إلـى إحـداث تحـول جـذري فـي القطـاع الزراعـي
- البرنامـج تضمـن عـدة محـاور رئيسـية مـن أبرزهـا التوسـع فـي زراعـة الحبـوب والبقوليـات

طمـوح وسـعي الشـهيد الدكتـور الربـاعي فـي برنامـج التوسـع فـي الإنتـاج الزراعـي

استعـدادات مبكـرة فـي الجـوف لموسـم القمـح

وتـوقعـات بموسـم زراعـي واعـد

مصائـد خيـار البحـر فـي الجمهـوريـة اليمنيـة الوضـع الراهـن والتوصيـات)

الجـوف.. نحـو الاكتفـاء الذاتـي فـي زراعـة القمـح

صفحة | 08

15 أكتـوبـر.. نحتفي بالمـرأة الريفية اليمنية عمـاد الزراعـة وشريكـة البنـاء

صفحة | 11

إرشـادات لزراعـة محصول القمـح للموسـم الشـتوي (الجـزء الثانـي)

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 132 | السبت 26 ربيع الآخر 1447هـ | 18 أكتوبر 2025م

لدعم المعامل والمشاريع الصغيرة وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي

استعدادات لإقامة المعرض الوطني الأول للمنتجات المحلية

اليمن الزراعية- صنعاء

عُقد بصنعاء اللقاء التحضيري للمؤتمر الوطني الأول لإنتاج وتطوير وتوطين الصناعة الوطنية 2025، بتنظيم مؤسسة هدية الحياة وإشراف وزارات الاقتصاد والصناعة والاستثمار، والثقافة والسياحة والزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، حيث ناقش اللقاء أوراق عمل من الجهات الحكومية حول تطوير الصناعات التحويلية وتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد.

وخلال اللقاء أكد نائب مدير إدارة المعارض بوزارة الزراعة عبدالمجيد جغمان أن المؤتمر يهدف إلى دعم المعامل والمشاريع الصغيرة وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

من جهته، أشار المدير الفني لمؤسسة هدية الحياة محمد العمراني، إلى أن المؤتمر يمثل الحدث الاقتصادي الأكبر في اليمن، وسيُرافقه المعرض الوطني الأول للمنتجات المحلية خلال الفترة 25-31 أكتوبر، بمشاركة المصانع المحلية والأسر المنتجة والمشغولات اليدوية، لتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج اليمني.

كما يسعى المؤتمر إلى إعداد قاعدة بيانات شاملة للمصانع والمشروعات الصغيرة لدعم رسم السياسات الاقتصادية وتنمية

خلال افتتاح مركز الخدمات الزراعية لجمعية التعزية التعاونية الزراعية

المساوى: المركز هو الرابع الذي يتم افتتاحه خلال شهر للنهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي

اليمن الزراعية- تعز

افتتح القائم بأعمال محافظ تعز أحمد المساوى، الثلاثاء مركز الخدمات الزراعية التابع لجمعية التعزية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض، بالتزامن مع الاحتفال بالعيد الـ62 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدة.

ويأتي افتتاح المركز بتمويل السلطة المحلية بالمحافظة عبر وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، ترجمة لتوجهات القيادة الثورية والسياسية الداعمة للقطاع الزراعي.

وخلال الافتتاح، أوضح القائم بأعمال المحافظ أن افتتاح المركز يأتي ضمن برنامج متكامل لتوسيع النشاط الزراعي والخدمي، بالتزامن مع العيد الـ62 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدة، مؤكدًا أن المركز هو الرابع الذي يتم افتتاحه خلال شهر، في إطار مساعي السلطة المحلية للنهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي، عبر دعم المزارعين بالبذور والأسمدة والخدمات الإرشادية الزراعية.

وأشاد المساوى بدور وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية، التي مولت هذه المشاريع عبر قروض بيضاء ميسرة، منوهًا بجهود المجلس المحلي في المديرية وجمعية التعزية التي تمتلك كوادر مؤهلة ومدربة قادرة على تنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية في مختلف عزل المديرية خلال الفترة المقبلة.

من جانبه، أشار مدير وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة حسين الراشدي، إلى أن افتتاح مركز التعزية يأتي ضمن خطة متكاملة تشمل مراكز مماثلة تم افتتاحها في مديريات خدير، ماوية، ومقبنة، مؤكدًا سعي الوحدة لاستكمال افتتاح باقي مراكز الخدمات الزراعية في بقية المديريات ضمن مراحل سلاسل القيمة الزراعية، بكلفة إجمالية بلغت 24 مليون ريال.

بدوره أشار مدير مديرية التعزية عبدالخالق الجنيد، إلى أن افتتاح المركز يأتي لتمكين المزارعين وتعزيز صمودهم، من خلال تقديم الخدمات الزراعية والإرشادية والمساهمة الفاعلة في مكافحة الآفات النباتية، وتطوير أساليب الزراعة في الريف.

أما رئيس جمعية التعزية سعيد الربيعي، فاعتبر افتتاح مركز الخدمات الزراعية خطوة مهمة لبناء جمعية قوية فاعلة في تحسين دخل الأسر الريفية، وداعمة لمعركة التحرر الاقتصادي عبر تعزيز الإنتاج المحلي وتحريك عجلة التنمية بالمجتمع، مشيرًا إلى أن التنمية تبدأ عندما يتحمل أبناء المجتمع مسؤوليتهم في بناء اقتصاد بأيديهم، مستندين على قيم التعاون الجماعي، في الإنتاج والتكامل بين الحكومة والمجتمع، مشيرًا إلى أن الجمعيات التعاونية أثبتت فعاليتها التنموية في تحقيق الاعتماد على الذات، والانتقال من مرحلة التهميش إلى الإنتاج.

وعلى صعيد متصل، استعرض مسؤول وحدة التسويق بمركز الخدمات الزراعية في جمعية التعزية لطفي الخليدي، أهداف الجمعية التي تتركز على رفع الإنتاج المحلي للمحاصيل الزراعية، خصوصًا الحبوب، ومكافحة آفة دودة الحشد الخريفية، إلى جانب تقديم الإرشاد الزراعي الحديث للمزارعين، ومتابعتهم من مرحلة الزراعة من البذرة حتى الإنتاج والحصاد.

إلى ذلك، ناقش لقاء تنموي بمديرية شرعب السلام في محافظة تعز، الأربعاء، برئاسة وكيل المحافظة لشؤون التنمية عبدالواسع الشمسي، آليات تفعيل دور جمعية شرعب السلام التعاونية الزراعية متعددة الأغراض وتعزيز دورها التنموي لاستنهاض العمل الزراعي.

وكرّس اللقاء لبحث آلية توسيع الأنشطة في الجانب التنموي، وتفعيل الاجتماعات الدورية للهيئة الإدارية والإدارة التنفيذية، واستنهاض دور فرع الزراعة في المديرية للعمل جنبًا إلى جنب مع الجمعية، مشددًا على ضرورة وضع الخطط التنفيذية طويلة المدى للإدارة التنفيذية، وتطوير منظومة العمل الإداري والمالي للجمعية، وتوسيع المشاركة المجتمعية.

وأكد على أهمية تفعيل كافة أعضاء مجلس الإدارة وتمكين الوحدات بحسب طبيعة الاحتياجات الميدانية، والرفع بكميات الاحتياج من شتلات البن وطلبات تدريب فرسان الصحة الحيوانية للجمعية، إضافة إلى تجهيز دراسات مركز الخدمات الزراعية والعيادة البيطرية، وكذا إعداد مصفوفة بالمبادرات المجتمعية التي تمثل أولوية ملحة وفق سلاسل القيمة.

وفي اللقاء تم التأكيد على حصر الحراثات الموجودة بالمديرية والعمل على إبرام عقود مع مالكي الحراثات بأسعار مخفضة، مع إمكانية تقديم طلب من الجمعية لوحدة التمويل لتوفير قرض من مادة الديزل.

محافظ عمران: افتتاح مركز الخدمات الزراعية خطوة إيجابية للنهوض بالقطاع الزراعي وجاهزون لتقديم المزيد من الدعم للجمعيات

اليمن الزراعية _ عمران

افتتح محافظ عمران الدكتور فيصل جعمان الاثنين الماضي مشروع مركز الخدمات الزراعية بمديرية ريدة بمناسبة احتفالات شعبنا بالعيد الـ62 لثورة الـ14 من أكتوبر، مطلعًا على طبيعة الخدمات التي سيقدمها المركز التابع لجمعية ريدة التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بالشراكة والتنسيق مع الاتحاد التعاوني الزراعي والقطاع الزراعي بالمحافظة ومؤسسة بنيان التنموية والسلطة المحلية بالمديرية.

واعتبر المحافظ جعمان افتتاح المركز من أهم المشاريع التنموية والخدمية التي تساهم في تفعيل برامج الإرشاد الزراعي، وتساعد على النهوض بالقطاعين النباتي والحيواني والمحاصيل والمنتجات الزراعية وتسهيل وصول الخدمات الزراعية إلى المزارعين في مختلف مناطق المديرية، لافتًا إلى أن الافتتاح خطوة إيجابية للنهوض بالقطاع الزراعي في المديرية، مؤكدًا استعداد قيادة السلطة المحلية لتقديم الدعم اللازم للجمعيات، بما يمكّنها من تنفيذ أنشطتها على مستوى المحافظة والمديريات.

من جانبه، أشار مسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة ناجي سلامة، إلى أن افتتاح المركز يأتي في إطار أنشطة زراعية متعددة بالمحافظة التي ستخدم المواطنين والمزارعين من حيث توفير متطلبات الزراعة وتقديم خدمات إرشادية وتوعوية للمزارعين.

محافظ البيضاء: المحافظة ستشهد تنفيذ مشاريع زراعية متعددة تشمل بناء السدود وقنوات الري

اليمن الزراعية- البيضاء

تفقّد محافظ البيضاء عبدالله إدريس سير العمل بمشروع تأهيل وصيانة المركز والعيادة البيطرية المركزية التابعة للقطاع الزراعي الذي يُنفذ بتكلفة 70 ألف دولار، بتمويل الجهات المانحة، مستمعًا إلى شرح حول مكونات المشروع وترميم المبنى وإعادة تأهيله بشكل تام، وإضافة بناء هنجر حظائر في حوش المركز كملحق للعيادات البيطرية المركزية وغرف توليد وعمليات.

وخلال الزيارة أكد محافظ البيضاء أهمية إعادة نشاط المركز والعيادة البيطرية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع الزراعي، مشيرًا إلى التحديات التي واجهت القطاع الزراعي بالمحافظة، ومؤكدًا أن المحافظة ستشهد تنفيذ العديد من المشاريع في القطاع الزراعي بما فيها بناء السدود وقنوات الري.

ولفت المحافظ إدريس إلى أهمية دور المنشآت البيطرية في الحد من انتشار الأمراض العابرة للحيوانية والصحة الحيوانية، وتحسين جودة الصادرات في مجال الصحة الحيوانية في إطار برنامج تحسين سلال الغذاء، مشددًا على ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية القطاع الزراعي والتركيز على المناطق الصالحة واستغلالها في زراعة المحاصيل ترجمة لتوجيهات قائد الثورة وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى وبرنامج حكومة التغيير والبناء للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

من جهته أكد مسؤول قطاع الزراعة المهندس محمد الحيدري، أن المشروع يهدف لإعادة تأهيل وصيانة المركز والعيادة البيطرية من كافة الجوانب البيطرية والفنية، لتعزيز القدرات المحلية للحد من عمليات التهريب وتطبيق المعايير الدولية.

محافظ الحديدة يؤكد الحرص على تشجيع التصنيع الغذائي المحلي

اجتماع بالحديدة يناقش سبل دعم وتسويق المنتجات المحلية وتشجيع المنتجين

اليمن الزراعية- الحديدة

تتواصل في محافظة الحديدة غربي البلاد الجهود وتنفيذ سلسلة من المشاريع والمبادرات التنموية التي تهدف إلى دعم المزارعين وتمكين الجمعيات التعاونية وتطوير الصناعات المحلية.

وتأتي هذه الجهود في إطار استراتيجية شاملة لتطوير القطاع الزراعي والسمكي في اليمن، من خلال تعزيز دور الجمعيات التعاونية، ودعم المشاريع الإنتاجية، وتوفير البنية التحتية اللازمة، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، بما يسهم في رفع معدلات الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، ويعزز الاكتفاء الذاتي الوطني، ويمكّن المجتمع المحلي من المشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة.

وفي السياق، ناقش اجتماع عُقد بمحافظة الحديدة، برئاسة القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار سام البشيري، والمحافظ عبد الله عطيفي، سُبل دعم وتسويق المنتجات المحلية وتشجيع المنتجين، وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتناول الاجتماع الذي حضره وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لقطاع التسويق محسن عاطف، أهمية تطوير منظومة التسويق الوطني واستيعاب المنتجات الزراعية من قبل المصانع المحلية بما يسهم في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، مستعرضاً المقترحات بشأن آليات التعاون بين القطاع الخاص والجهات الحكومية في تسويق المنتجات المحلية وتطوير سلاسل القيمة والإنتاج، إلى جانب دراسة المعوقات الميدانية وسبل معالجتها.

وخلال الاجتماع أكد القائم بأعمال وزير الاقتصاد، أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً بالمنتجات الوطنية، وتسعى إلى إيجاد سياسات اقتصادية وتشريعية تدعم المنتج المحلي وتوفر بيئة استثمارية جاذبة، مشدداً على ضرورة تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لخدمة التنمية.

وأشار إلى أن الوزارة ستعمل على اعداد برامج وخطط وطنية شاملة لتشجيع التصنيع المحلي وربط المزارعين والمنتجين بالمصانع الوطنية، بما يضمن استدامة الإنتاج وتحسين جودة السلع المحلية، مؤكداً أن المرحلة القادمة ستشهد برامج تدريبية ومبادرات تحفيزية للمنتجين في مختلف المحافظات.

من جهته، أكد محافظ الحديدة، استعداد السلطة المحلية لدعم جهود الحكومة في مجال تعزيز التسويق المحلي واستيعاب المنتجات الزراعية والصناعية، موضحاً أن المحافظة تمتلك مقومات اقتصادية وزراعية كبيرة تجعلها محوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي.

فيما أوضح وكيل وزارة الزراعة لقطاع التسويق، أن الوزارة تعمل على وضع آليات لتوسيع قنوات التسويق وربط المزارعين بالمؤسسات الصناعية الوطنية، بما يسهم في الحد من الفاقد الزراعي وتحقيق الاستقرار في الأسواق المحلية.

تفقد مشاريع إنتاجية لجمعية باجل

وعلى صعيد متصل تفقد محافظ الحديدة عبدالله عطيفي ومعه وكيلا المحافظة أحمد دهموس وعامر مثنى، سير أعمال تجهيز عدد من المشاريع الإنتاجية التابعة لجمعية باجل الزراعية متعددة الأغراض في مديرية باجل، ضمن جهود تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي بالمحافظة.

وخلال الزيارة، تفقد المحافظ أعمال استكمال إنشاء بنك البذور الزراعي وتجهيزه لتوفير وتخزين البذور المحسنة، كما اطلع على سير أعمال التجهيزات في معمل الألبان الذي يضم ثلاثة خطوط إنتاج تشمل: [الزبادي، والحقين، والألبان]، إضافة إلى تزويد معمل الصلصة بالمعدات الحديثة تمهيداً لبدء التشغيل خلال الفترة المقبلة.

وأشاد المحافظ عطيفي بجهود الجمعية في تنفيذ هذه المشاريع الحيوية، مؤكداً حرص قيادة المحافظة على دعم مبادرات المجتمع الزراعي وتشجيع التصنيع الغذائي المحلي، لما لذلك من أثر مباشر في تحقيق الاكتفاء الذاتي، معتبراً هذه المشاريع نموذجا واعدا للشراكة الفاعلة بين المؤسسات ذات العلاقة والسلطة المحلية في سبيل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مشيدا بجهود دعم وتمويل إنشاء المشاريع الإنتاجية التي ستسهم في تعزيز الأمن الغذائي بالمحافظة.

وأكد محافظ الحديدة الحرص على متابعة هذه المشاريع حتى استكمال تجهيزها وتشغيلها بكفاءة، واستمرار التنسيق مع الجهات المعنية لتذليل الصعوبات وتقديم أوجه الدعم الممكنة لتمكين الجمعية من أداء دورها التنموي.

تدشين مشروع توفير بذور الهجن للذرة الشامية

وفي السياق، دشن محافظ الحديدة عبدالله عطيفي، بمديرية الضحي، الاثنين الماضي مشروع توفير بذور الهجن الفردية للذرة الشامية وتوزيعها للجمعيات الزراعية وتقييمها ضمن مشروع التوسع الرأسي لمحصول الذرة الشامية للعام 1447هـ.

وينفذ المشروع المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة بتمويل من وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة، وبرعاية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، وبالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة وشعبة التعبئة العامة.

وخلال التدشين بمزرعة الجرابح بمنطقة الكدن بالمديرية، اعتبر المحافظ عطيفي المشروع خطوة مهمة نحو تعزيز الإنتاج المحلي لمحصول الذرة الشامية، وتوسيع رقعة زراعته ضمن الجهود الوطنية الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل فاتورة الاستيراد.

وأوضح أن السلطة المحلية تولي اهتماما خاصا بالمشاريع الزراعية المنتجة التي تسهم في تمكين المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، مؤكدا أن القطاع الزراعي يمثل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الغذائي.

وشدد على أهمية الاستفادة المثلى من البذور المحسنة لضمان رفع إنتاجية الأراضي الزراعية وتحقيق أعلى مردود اقتصادي للمزارعين، بما يسهم في الوصول إلى مرحلة "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".

من جانبه أوضح مدير المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة المهندس عبدالله الوادعي أن المشروع يأتي استكمالاً لجهود المؤسسة في تطوير منظومة إنتاج البذور المحلية وتحسينها وفق المعايير الزراعية الحديثة، بما يضمن توفير أصناف محسنة تتلاءم مع ظروف الزراعة في مختلف المناطق.

وأفاد بأن المؤسسة حققت نجاحات ملموسة في الأعوام الماضية من خلال برامج توزيع البذور المحسنة للجمعيات الزراعية وتمكينها من خدمة المزارعين بكفاءة وجودة عالية.

وبين الوادعي أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعًا في نطاق العمل الميداني لتغطية أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية ودعم خطط الوزارة في رفع إنتاجية المحاصيل الإستراتيجية.

من جهته أكد مدير وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية يحيى الوادعي، أن الوحدة مستمرة في دعم وتمويل المشاريع الزراعية المنتجة التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتطوير القدرات الإنتاجية للمزارعين، مبينا أن المشروع الحالي يمثل نموذجا لتكامل الأدوار بين مؤسسات التمويل الزراعي وجهات التنفيذ الميداني.

وأشار إلى أن وحدة التمويل تعمل وفق استراتيجية واضحة تركز على دعم المشاريع ذات الأثر المباشر على حياة المزارعين، وبما يحقق عائدًا اقتصاديا مستداما على مستوى المحافظة والوطن عمومًا.

وأكد أن دعم مثل هذه المشاريع يأتي انسجاما مع توجهات وزارة الزراعة والثروة السمكية في بناء قطاع زراعي حديث قائم على الإنتاجية والجودة، ويستند إلى رؤية وطنية تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية.

ولفت الوادعي، إلى أهمية إشراك الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين في تنفيذ المشاريع ومتابعة مراحلها الميدانية، بما يضمن نجاحها واستدامتها واستفادة المجتمع المحلي منها بصورة مباشرة، مؤكدا استعداد الوحدة لتقديم كل أشكال الدعم الفني والمالي لتعزيز الدور الزراعي في مختلف المديريات.

مناقشة مشاريع التمكين الاقتصادي

من جانب آخر، ناقش اجتماع بمحافظة الحديدة برئاسة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التمكين الاقتصادي الحسن الذاري مشاريع التمكين الاقتصادي المنفذة عبر الجمعيات التعاونية، وخاصة الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتطرق الاجتماع إلى سبل تعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين سبل العيش للمستفيدين، مع التركيز على توحيد الجهود الميدانية وتكامل الأدوار على مستوى المديريات الريفية.

وأكد الاجتماع ضرورة استمرار التنسيق والتكامل بين الوزارة ومكتبها في المحافظة وجميع الشركاء لدعم المشاريع الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي المباشر، وضمان استدامتها عبر التدريب وبناء القدرات وتفعيل آليات الرقابة والمتابعة الميدانية.

وشدد الذاري على مواءمة مشاريع التمكين مع رؤية القيادة الثورية والسياسية وتوجهات حكومة التغيير والبناء الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتحويل المبادرات المجتمعية إلى مشاريع إنتاجية مستدامة تمكّن الأسر الفقيرة من الاعتماد على ذاتها والمشاركة الفاعلة في التنمية المحلية.

وأشار إلى أن مشاريع التمكين الاقتصادي تمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوسيع فرص العمل والإنتاج المحلي، خاصة في المناطق الريفية، باعتبارها إحدى المسارات الرئيسية لتنفيذ توجهات الدولة في دعم الفئات الأشد احتياجاً وتمكينها اقتصادياً.

تفقد سير العمل في مراكز تجميع الألبان

وعلى صعيد منفصل، تفقد وكيل قطاع التمكين الاقتصادي بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حسن الذاري السبت الماضي مراكز تجميع الألبان في مديريتي الدريهمي والمنصورية بمحافظة الحديدة.

وأكد الذاري على أهمية المشروع الذي ينفذ عبر وحدة التمكين الاقتصادي المركزي بتمويل صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، ودوره في تحسين الأوضاع المعيشية للأسر المستفيدة ورفع مستوى انتاج الألبان.

كما زار وكيل قطاع التمكين الاقتصادي بوزارة الشؤون الاجتماعية، جمعية الدريهمي التعاونية، واطلع على البرامج والأنشطة التي تنفذها، ومنها مشروع تربية الأبقار لذوي الإعاقة، والذي أسهم في تحسين دخل الأسر المستفيدة وتحسين الإنتاج المحلي من الألبان.

وأشاد الوكيل الذاري والفريق الزائر بالجهود المبذولة من قبل الجمعية وشركاء العمل التنموي في إنجاح سلسلة الألبان في إطار التعاون وتظافر الجهود.

مناقشة سير العمل في هيئة المصائد

من جانب آخر ناقش وكيل قطاع الثروة السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور فوزي الصغير، السبت سير العمل في هيئة المصائد السمكية في البحر الأحمر بمحافظة الحديدة.

وخلال الاجتماع تطرّق رئيس الهيئة حسين العطاس إلى أبرز الصعوبات التي واجهت الهيئة خلال الفترة الماضية، ومنها نقص البنى التحتية والمرافق في عدد من مراكز الإنزال السمكي، إضافةً إلى الأضرار التي خلّفها العدوان في بعض المراكز وانعكاساتها على الأداء.

وأشاد وكيل القطاع بجهود الهيئة ودورها الملموس في إنجاز العديد من المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم الصيادين والقطاع السمكي، مؤكداً حرص قيادة الوزارة على دعم الهيئة ومتابعة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير القطاع السمكي وتعزيز سلاسل القيمة للمنتجات البحرية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 132 | السبت 26 ربيع الآخر 1447هـ | 18 أكتوبر 2025م

مزارعـو الجـوف في جهوزيـة عاليـة

اسـتعدادات لموسـم هـو الأكبـر لزراعـة القمـح

اليمن الزراعية: الحسين اليزيدي

تعـود الحقـول إلـى التنفّـس فـي محافظـة الجـوف مـع اقتـراب موسـم زراعـة القمـح، وفـي ظـل اسـتعدادات حثيثـة وجهـود جماعيـة تعكـس إصـرار المزارعيـن علـى التوسـع والإنتـاج رغـم ضيـق المـوارد وصعوبـة الظـروف. وعلـى الرغـم مـن التحديـات، فـإن المزارعيـن مـن مديريـة المتـون إلـى الحـزم والمطمـة والزاهـر وجميـع مديريـات المحافظـة، يبـدون عزيمـة فـي المضـي نحـو موسـم يصفـه المسـؤولون بأنـه "عـام التوسـع الزراعـي"، فـي خطـوة جـادة تعـزز الجهـود الوطنيـة لتحقيـق الاكتفـاء الذاتـي مـن القمـح وتقليـل الاعتمـاد علـى الاسـتيراد.

ويقـول المـزارع أمـين حمـران مـن مديريـة المتـون بمحافظـة الجـوف إن الاسـتعدادات لموسـم زراعـة القمـح هـذا العـام تسـير بخطـى حثيثـة رغـم التحديـات التـي تواجـه المزارعيـن فـي المنطقـة، قائـلاً :"بدأنـا تجهيـز الأراضـي اسـتعداداً للموسـم الجديـد، ولـم نقـم بالسـقي بعـد لأن الموسـم لـم يبـدأ فعليـاً، ومـا زال أمامنـا قرابـة عشـرة أيـام، و تـم توفيـر حراثتيـن مـن المؤسسـة العامـة للحبـوب بسـعر مخفّـض يصـل إلـى نحـو سـتة آلاف ريال، كمـا قدمـت مؤسسـة جنـات الجـوف حراثتيـن إضافيتيـن، مضيفـاً أنـه وعلـى الرغـم أنهـا لا تفـي بالغـرض تمامـاً، إلا أنهـا سـاعدتنا فـي تخفيـض التكلفـة علـى المزارعيـن".

ويضيـف حمـران: "نـزرع عـدة أصنـاف مـن القمـح هـذا العـام، أبرزهـا الغنيمـي، والبونـي، والشـعير، والسـمراء، وكذلـك صنفـا براقـش وصمّـاد، لكـن الصنـف الأكثـر انتشـاراً لدينـا هـو الغنيمـي لأنـه الأنسـب لظـروف منطقتنـا الزراعيـة".

يتابـع: "نحصـل علـى البـذور مـن المؤسسـة العامـة للحبـوب بالتنسـيق مـع مكتـب الزراعـة بالمحافظـة، حيـث تُقـدَّم كقـروض بيضـاء للمزارعيـن، كمـا أن بعـض المزارعيـن يعتمـدون علـى بذورهـم الذاتيـة التـي انتخبوهـا مـن محاصيـل سـابقة".

يتحـدث حمـران عـن دور الجمعيـة التعاونيـة فـي دعـم المزارعيـن، مؤكـداً أنهـا قدّمـت لهـم البـذور وتقـوم أيضـاً بمتابعـة القـروض والسـداد، منوهـاً إلـى أن جمعيـة المتون تبـذل كل مـا بوسـعها، آمـلاً أن يتـم تمكينهـا ومسـاندتها حتـى تحقـق نهضـة زراعيـة حقيقيـة فـي المنطقـة، موضحـاً أن الصعوبـات التـي تواجههـم كثيـرة ومتعـددة، ومنهـا ارتفـاع أسـعار الحراثـة، وغيـاب الإرشـاد الزراعـي، وعـدم صيانـة قنـوات الـري السـيلي، وهـو مـا يتسـبب فـي زيـادة ملوحـة التربـة وانخفـاض الإنتـاج كمـا يفتقـرون إلـى منظومـات ري حديثـة وآلات حصـاد متطـورة، ولا تتوفـر لديهـم آلـة غربلـة للبـذور، إلـى جانـب غيـاب منظومـة تسـويق منظمـة للمنتجـات.

ويؤكـد أنهـم سـيواصلون العمـل بأمـل وتفـاؤل رغـم الصعوبـات، آمـلاً أن يكـون الموسـم القـادم خطـوة نحـو زيـادة الإنتـاج وتحقيـق اكتفـاء زراعـي أكبـر فـي المحافظـة.

تحديات وجمعيات نموذجية

ويأمـل المزارعـون فـي الجـوف تحقيـق إنتـاج وفيـر هـذا الموسـم رغـم مـا يواجهونـه مـن تحديـات مختلفـة، حيـث يتهيـأ المـزارع خالـد الظميـن مـن مديريـة الزاهـر لدخـول الموسـم الجديـد بالاسـتعداد المبكـر.

ويقـول الظميـن: "بـدأت بحراثـة الأرض وتجهيزهـا منـذ وقـت مبكـر اسـتعداداً للزراعـة، حيـث أصلحنـا الأرض بالحراثـة، وعنـد بدايـة موسـم القمـح سـنقوم بخرشـها مجـدداً اسـتعداداً للبـذار".

ويشـير إلـى أن أنـواع القمـح التـي يعتمدهـا تختلـف حسـب الموسـم، متابعـاً: "نـزرع عـادة صنفـي (الزراعـي والبونـي)، وأحيانـاً نسـتخدم القمـح السـمراء، أمـا البـذور، فنحصـل عليهـا مـن مراكـز توزيـع البـذور التابعـة لمكتـب الزراعـة بالمحافظـة، وهـي – كمـا يقـول – ذات جـودة جيـدة مقارنـة بالمصـادر التجاريـة".

فـي الموسـم الماضـي، زرع الظميـن مـا يقـارب 150 حبلـة، لكنـه يطمـح هـذا العـام إلـى مضاعفـة المسـاحة، ويضيـف بثقـة: "بـإذن الله، سـنزرع هـذا الموسـم ضعـف العـام الماضـي".

وحـول دور الجمعيـات الزراعيـة فـي دعـم المزارعيـن، يوضـح الظميـن أن الجمعيـة تقـدم بعـض التسـهيلات، لكنـه يـرى أن الخدمـات لا تصـل دائمـاً فـي الوقـت المناسـب، فالجمعيـة تخفّـض سـعر سـاعة الحراثـة،

المزارع حمران: نستعد للموسم الجديد رغم الصعوبات والحراثات المدعومة تساعد في تخفيف التكلفة

المزارع الظمين: سنزرع هذا العام ضعف مساحة الموسم الماضي رغم ارتفاع التكاليف

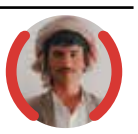

أبو علي: استرددنا 75 مليون ريال من قروض الموسم الماضي بفضل إشراكنا في نقطة الشراء

عسكر: خمس عشرة حراثة فقط تغطي 5% من المزارعين

الغانمي: 4 آلاف كيس بذور ستوزع على المزارعين في الحزم

لكـن المعـدات التابعـة لهـا تصـل متأخـرة، بعـد أن يكـون أغلـب المزارعيـن قـد اضطـروا للعمـل بمعـدات خاصـة بأسـعار مرتفعـة، ومـع ذلـك، فـإن البـذور التـي يقدمونهـا عاليـة الجـودة وتعطـي محصـولاً أوفـر، كمـا يشـترون كيس القمـح (50 كجـم) بسـعر 17,000 ريـال".

ويثمّـن الظميـن تفاعـل الجهـات الرسـمية، لكنـه يأمـل فـي المزيـد مـن الدعـم العملـي، فتفاعـل الجهـات الرسـمية جيـد، لكننـا نرجـو أن تُسـهَّل الإجـراءات وتُذلّـل الصعوبـات أمـام المزارعيـن البسـطاء، فالدعـم غالبـاً يذهـب لمـن لا يحتاجـه، كمـا يقـول.

ويعـدد الظميـن ثلاثـة عوامـل رئيسـية تؤثـر علـى جـدوى الزراعـة، منهـا ارتفـاع سـعر سـاعة الحراثـة الـذي بلـغ نحـو 12,000 ريـال، واسـتمرار الزراعـة بالطـرق التقليديـة فـي ظـل غيـاب المعـدات الحديثـة، مـا يزيـد مـن التكلفـة وضعـف العائـد مقارنـة بالمصاريـف، حيـث إن سـعر كيـس القمـح البالـغ 17 ألـف ريـال لا يغطـي مـا أُنفـق طـوال الموسـم.

وفـي الوقـت الـذي تتسـارع فيـه التحضيـرات لموسـم زراعـة القمـح فـي محافظـة الجـوف، تتصـدر جمعيـة المتـون الزراعيـة مشـهد الاسـتعدادات عبـر خطـط عمـل ميدانيـة تهـدف إلـى رفـع كفـاءة الإنتـاج وتنظيـم جهـود المزارعيـن.

ويؤكـد المديـر التنفيـذي للجمعيـة، عبـد الحميـد أبـو علـي، أن الجمعيـة دخلـت الموسـم الجديـد وهـي فـي "جهوزيـة عاليـة" بعـد اسـتكمال الترتيبـات الميدانيـة والإداريـة اللازمـة.

ويقـول أبـو علـي: "نحـن فـي جهوزيـة عاليـة لهـذا الموسـم الزراعـي لمحصـول القمـح، وقـد تـم بحمـد الله إعـداد العـدة لهـذا المجـال مـن خـلال العمـل علـى مسـارين رأسـي وأفقـي"، متابعـاً: "المسـار الرأسـي يركـز علـى تطويـر المزارعيـن النموذجييـن ورفـع قدراتهـم الفنيـة، فيمـا يسـتهدف المسـار الأفقـي توسـيع نطـاق الزراعـة المجتمعيـة علـى مسـتوى المديريـة".

ويوضـح أن الجمعيـة نفـذت عمليـة مسـح شـاملة للمزارعيـن النموذجييـن، وتـم تأطيرهـم ضمـن مجموعـات زراعيـة يقودهـا ميسّـرو مـدارس حقليـة، كمـا جـرى تقسـيم مديريـة المتـون إلـى مربعـات ميدانيـة لتسـهيل عمليـات المتابعـة والإرشـاد الفنـي.

وفيمـا يتعلـق بـدور الجمعيـة فـي التوسـع الزراعـي، يقـول أبـو علـي إن الجمعيـة تعمـل علـى مسـاندة المزارعيـن بخدمـات متكاملـة تبـدأ مـن الإرشـاد وتنتهـي بالتسـويق، مضيفـاً: "نحـن لا نقتصـر علـى الدعـم الفنـي، بـل نواكـب المـزارع مـن مرحلـة إعـداد الأرض حتـى مرحلـة البيـع، لضمـان دورة إنتـاج متكاملـة ومسـتدامة".

أمـا عـن تفاعـل المزارعيـن مـع برامـج الجمعيـة، فيوضـح أن هنـاك تجاوبـاً متزايـداً وانضمامـاً ملموسـاً هـذا العـام.

وفـي سـياق متصـل، يشـير المديـر التنفيـذي إلـى نجـاح تجربـة اسـترداد القـروض الزراعيـة التـي مثلـت أحـد أهـم إنجـازات العـام الماضـي بفضـل التعـاون بيـن الجمعيـة ومؤسسـة الحبـوب، مبينـاً أن مـن أبـرز النجاحـات التـي تحققـت هـو إشـراك الجمعيـة فـي نقطـة الشـراء التابعـة لمؤسسـة الحبـوب، حيـث تـم اسـترداد مـا يقـارب خمسـة وسـبعين مليـون ريـال مـن أصـل ثمانيـن مليـون ريـال إجمالـي قيمـة البـذور الموزعـة فـي الموسـم الماضـي".

الحراثات المجتمعية

وتتجـه الأنظـار إلـى الجهـود الرسـمية والمجتمعيـة المبذولـة لدعـم المزارعيـن وتوسـيع رقعـة الأراضـي المزروعـة بالحبـوب، و فـي هـذا الإطـار، يتحـدث زيـد عسـكر، منسـق مديريـة المطمـة، عـن آليـات توزيـع الحراثـات والبـذور ضمـن خطـة مكتـب الزراعـة بالمحافظـة، مشـيراً إلـى أن المحافظـة تسـتعد لموسـم يوصـف بأنـه "عـام التوسـع الزراعـي" فـي زراعـة الحبـوب.

ويقـول عسـكر إن عمليـة توزيـع الحراثـات تتـم وفـق خطـة تنسـيقية بيـن مؤسسـة الحبـوب ومكتـب الزراعـة، موضحـاً أن عـدد الحراثـات المتاحـة محـدود للغايـة، إذ يبلـغ إجمالهـا خمـس عشـرة حراثـة فقـط موزعـة علـى المديريـات، بمعـدل حراثتيـن لـكل مديريـة، مضيفـاً أن "سـعر سـاعة الحراثـة يبلـغ سـتة آلاف ريـال، وهـي حراثـات مدعومـة لكنهـا لا تغطـي سـوى نحـو 5% مـن احتيـاج المزارعيـن".

ويتـم – بحسـب عسـكر – توزيـع هـذه الحراثـات عبـر وحـدة الحراثـة فـي كل مديريـة، مـع تسـجيل المزارعيـن الذيـن اسـتفادوا مـن الخدمـة بالسـعر المخفـض، وتُرفـع الكشـوفات النهائيـة إلـى منسـقي المديريـات لتوثيـق المسـتفيدين وضمـان الشـفافية فـي التوزيـع.

ويشـير إلـى أن مكتـب الزراعـة فـي المحافظـة يعمـل حاليـاً علـى خطـة لتفعيـل نظـام "الحراثـات المجتمعيـة"، الـذي يهـدف إلـى خفـض تكاليـف الحراثـة وزيـادة فـرص اسـتفادة المزارعيـن مـن الخدمـات الزراعيـة بأسـعار مناسـبة.

وفيمـا يتعلـق بتوزيـع البـذور، يوضـح منسـق المطمـة أن العمليـة تتـم عبـر تنسـيق موسّـع بيـن مكتـب الزراعـة ومنسـقي المديريـات والجمعيـات الزراعيـة، حيـث يتـم عقـد اجتماعـات لتحديـد الاحتيـاج الفعلـي لـكل مديريـة، وتتـم عمليـة الاسـترداد – بحسـب عسـكر – عبـر المنسـقين المحلييـن بنـاءً علـى الكشـوفات المرفوعـة التـي توضـح الكميـات المسـتلمة مـن كل مـزارع، فـي إطـار نظـام رقابـي جديـد يسـعى إلـى تعزيـز الشـفافية والالتـزام.

ويتوقـع عسـكر أن يشـهد هـذا العـام زيـادة كبيـرة فـي المسـاحات المزروعـة بالقمـح والحبـوب فـي محافظـة الجـوف، مضيفـاً: "نتوقـع أن يكـون هـذا العـام عامـاً للتوسـع الزراعـي الحقيقـي، وبحسـب التقديـرات الأوليـة سـتسـتهلك المحافظـة نحـو خمسـين ألـف كيـس مـن البـذور المحسّـنة خـلال الموسـم الحالـي".

ويؤكـد أن هـذه الخطـط تأتـي فـي سـياق توجـه وطنـي لتقليـص فجـوة اسـتيراد الحبـوب وتعزيـز الأمـن الغذائـي المحلـي، فـي ظـل تزايـد الوعـي بأهميـة دعـم المـزارع وتخفيـف أعبـاء الإنتـاج.

وتشـهد مديريـة الحـزم توسـعاً كبيـراً فـي زراعـة القمـح، حيـث بـدأ فـرع مكتـب الزراعـة فـي مديريـة الحـزم اسـتعداداته الميدانيـة والفنيـة مبكـراً لضمـان موسـم ناجـح، مشـيراً إلـى أن هـذا العـام سيشـهد توسـعاً غيـر مسـبوق فـي المسـاحات المزروعـة.

ويشـير مديـر فـرع مكتـب الزراعـة بالمديريـة علـي الغانمـي إلـى أن هـذا العـام سيشـهد توسـعاً غيـر مسـبوق فـي المسـاحات المزروعـة، مواصـلاً: "نحـن نسـتعد بـكل جـد واجتهـاد للتوسـع فـي زراعـة القمـح، والمسـاحة المتوقعـة زراعتهـا هـذا الموسـم تصـل إلـى ألـف هكتـار"، مضيفـاً أن المكتـب وضـع خطـة دقيقـة لتوزيـع البـذور والإشـراف علـى عمليـات الزراعـة فـي مختلـف المناطـق التابعـة للحـزم".

ويؤكـد أن كميـة البـذور المحسّـنة المتوقـع توزيعهـا تبلـغ نحـو 4000 كيـس، وسـيتم توزيعهـا علـى المزارعيـن وفـق آليـة منظمـة بالتنسـيق مـع مكتـب الزراعـة بالمحافظـة ومـن خـلال منسـقي المديريـات والعـزل لضمـان وصولهـا إلـى المسـتحقين.

المدارس الحقلية

وحـول الجهـود الإرشـادية المرافقـة للموسـم، يوضـح مديـر المكتـب أن المـدارس الحقليـة الزراعيـة تمثـل ركيـزة أساسـية فـي عمليـة التوعيـة والإرشـاد، حيـث يجـري مـن خلالهـا تدريـب المزارعيـن علـى أفضـل الممارسـات الزراعيـة وإدارة الـري والتسـميد ومكافحـة الآفـات.

ويضيـف: "لدينـا مـدارس حقليـة يتـم التعامـل معهـا بشـكل مباشـر، وفـي المناطـق التـي لا توجـد فيهـا مـدارس حقليـة يتـم التعامـل عبـر منسـقي العـزل والمناطـق لضمـان تغطيـة جميـع المزارعيـن بخدمـات الإرشـاد، مشـيراً إلـى أن أبـرز التحديـات التـي تواجـه المزارعيـن تتمثـل فـي عـدم توفـر الإمكانيـات والمعـدات فـي الوقـت المناسـب، خصوصـاً عنـد تعـرض المحاصيـل للإصابـة بالآفـات، مـا يؤدي أحيانـاً إلـى خسـائر كان يمكـن تفاديهـا بالتدخـل العاجـل.

ويؤكـد أن المكتـب يسـعى لمعالجـة هـذه التحديـات مـن خـلال تعزيـز التنسـيق بيـن الجهـات المعنيـة وتفعيـل الدعـم الفنـي السـريع بمـا يضمـن حمايـة المحاصيـل ورفـع الإنتاجيـة.

مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة الجوف الأستاذ مهدي الظمين في حوار مع "اليمن الزراعية"

نطمح للوصول هذا الموسم إلى 20 ألف هكتار مزروعة بالقمح بالجوف وهي نقلة نوعية غير مسبوقة

أكد مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة الجوف الأستاذ مهدي الظمين أن المحافظة شهدت خلال الفترة الماضية نهضة زراعية متسارعة بفضل تضافر الجهود الرسمية والمجتمعية،
وأشار في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" إلى أن الجوف تمتلك مقومات زراعية فريدة تؤهلها لتكون سلة غذاء اليمن ومحور الاكتفاء الذاتي في محاصيل القمح والتمور والمحاصيل الزيتية،
وأوضح الظمين أن المكتب استكمل استعداداته لموسم زراعة القمح عبر توفير البذور المحسنة، والحراثات المدعومة، وتأهيل المنسقين في المديريات، في إطار خطة طموحة تهدف إلى رفع الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي الوطني،

حاوره مدير التحرير

■ ونحن على أعتاب موسم زراعة القمح.. ما أبرز استعدادات مكتب الزراعة بمحافظة الجوف لهذا الموسم؟

الاستعدادات كانت جيدة بفضل الله وتعاون الإخوة في المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب ومنسقي المديريات الذين يعملون بكل جهد وإخلاص وعزم وقوة وإرادة، واستعداداتنا بدأت في توفير بذور القمح المحسن حسب طلب كل مديرية بكمية الطلب المحتاجة للزراعة في المديريات أو المزارع النموذجية والاستثمارية الكبيرة، تم أيضًا توفير الحراثة المدعومة والمخفضة وأيضًا تفعيل الحراثة المجتمعية الخاصة بالمواطنين، وأيضاً تأهيل وتدريب المنسقين على آلية العمل الجديدة، وإن شاء الله ستكون نقلة نوعية هذا العام في زراعة القمح بفضل الله تعالى.

■ كم كمية البذور التي تم تجهيزها لهذا الموسم؟

كمية البذور المتوفرة كبيرة وهناك مخزون جيد، والتجهيز يتم على مراحل وبشكل سريع حسب الاحتياج، ولا زلنا في بداية الموسم، والكميات التي تم طلبها وتوفيرها قد تجاوزت الكميات التي تم زراعتها الموسم السابق، ولا زالت الطلبات تزداد يومًا بعد يوم من المديريات، وكذلك المزارع النموذجية والاستثمارية الكبيرة التي دخلت هذا العام في إطار التوسع الزراعي للنهوض بالاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي، وكل هذا بفضل الله وعونه.

■ كم المساحات المتوقع زراعتها بالقمح هذا الموسم مقارنة بالمواسم السابقة؟

إن شاء الله، المساحات المتوقع زراعتها هذا الموسم من خلال كميات البذور التي طلبها المزارعون، سوف نصل بعون الله وتوفيقه من 18 ألف هكتار إلى 20 ألف هكتار، وهذا ما نطمح إليه في هذا الموسم، مقارنة بالموسم السابق، التي كانت المساحة 12 ألف هكتار، وتعتبر نقلة نوعية بفضل الله.

■ الجوف تُعد من المحافظات الزراعية الواعدة.. ما أبرز المقومات التي تمتلكها في هذا المجال؟

محافظة الجوف من أهم المحافظات في اليمن، المهيأة لنهضة زراعية كبرى، تغيِّر واقع أبناء هذه المحافظة واليمن بشكل عام، تغيِّر ظروفهم المعيشية من الفقر والبؤس والحرمان، تغيِّر واقعهم المعيشي إلى الرفاهية، إلى سعة الرزق، إلى اليسر، فالنهضة الزراعية تستدعي التعاون الكبير بين أبناء هذه المحافظة وبين الجهات الرسمية ممثلة بالوزارات المعنية، لكن يجب أن يكون هناك تعاون كبير بين أبناء المحافظة، والاتجاه إلى إحياء الأرض والزراعة، وفي مقدمة ذلك الزراعة بالقمح، فمحافظة الجوف من أحسن المحافظات في اليمن لزراعة القمح، وتتوفر فيها الظروف البيئية الملائمة للزراعة، والمتطلبات الأساسية للزراعة: أرض فسيحة وشاسعة، وأرض خصبة، وأرض تمتلك – بفضل الله "سبحانه وتعالى" – المياه الجوفية الغزيرة والكثيرة، وتتوفر كل المقومات الرئيسية للزراعة، وأيضًا بالتعاون مع الدولة والمجتمع ومع القطاع الخاص وأبناء المحافظة، لينهضوا بهذا الوطن كله في ظل وجود الدعم والأمن والاستقرار والخدمات المقدمة بقدر الممكن والمتاح.

> **الجوف تمتلك مقومات فريدة تؤهلها لتكون سلة غذاء اليمن ومحور الاكتفاء الذاتي في القمح والتمور والمحاصيل الزيتية**

■ ما الذي يميز محافظة الجوف عن غيرها من المحافظات زراعيًا؟

كما أوضحنا في إجابة السؤال السابق، محافظة الجوف تمتلك مقومات زراعية كثيرة، من بينها الأرض الواسعة والخصبة، الصالحة لزراعة مختلف أنواع المحاصيل، سواء كانت الحبوب والخضروات والفواكه، أو محصول القمح بشكل خاص، فمحافظة الجوف تتميز بمناخها المعتدل والمتنوع في مختلف المناطق والمديريات، حيث يتم الزراعة مرتين في نفس الموسم، وبعض المزارعين يحصدون ومزارعين يزرعون بنفس الوقت، وأيضًا توفر المياه من الآبار الجوفية.

> **بدأنا مبكرًا في توفير البذور المحسنة والحراثة المدعومة وتأهيل المنسقين الزراعيين لضمان موسم ناجح**

■ ما الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاونية الزراعية في دعم العملية الزراعية بالمحافظة، وما واقعها في الجوف؟

الجمعيات الزراعية في محافظة الجوف ليست بالشكل المطلوب في جميع المديريات، ولكن نأمل أن يتم تفعيلها بالكامل بعد أن يتم مراعاة الشروط المطلوبة في الجمعيات، وهناك بعض الجمعيات المهمة، والتي نعمل حاليًا عن طريقها وفروع مكتب الزراعة في محافظة الجوف من خلال توزيع البذور والإرشاد والتدريب والتوعية، والتمكين لهذه الجمعيات، إن شاء الله، حتى تصبح نموذجًا في النهوض بالقطاع الزراعي والخدمي في محافظة الجوف.

> **نراهن على الجمعيات التعاونية لتكون الذراع التنفيذية في التوزيع والإرشاد والتسويق الزراعي**

■ المبادرات المجتمعية ركيزة أساسية من ركائز التنمية.. حدثنا عن واقعها في محافظة الجوف وما تحقق منها حتى الآن؟

هناك العديد من المبادرات في مجال الطرق الزراعية في مختلف المديريات بتعاون المجتمع والدولة والشركاء، تم إطلاق عدد من المبادرات التي تسهم في خدمة القطاع الزراعي والقطاع المائي.

■ كيف يتكامل دور مكتب الزراعة مع تلك الجمعيات والمبادرات لتحقيق التنمية؟

التكامل هو حجر الزاوية في تحقيق أي تنمية

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 132 | السبت 26 ربيع الآخر 1447هـ | 18 أكتوبر 2025م

المبادرات المجتمعية في الجوف أسهمت في شق الطرق الزراعية وبناء الحواجز المائية بمشاركة أبناء المديريات

نعمل على تنظيم حفر الآبار وصيانة السدود والحواجز المائية لاستغلال مياه الأمطار والسيول بالشكل الأمثل

القمح هو المحصول الاستراتيجي الأول للمحافظة، وتجاوزنا حاجز 12 ألف هكتار في الموسم الماضي

دوار الشمس أثبت نجاحاً باهراً في الجوف، ويمثل فرصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية

مستدامة، ودور مكتب الزراعة هنا محوري، فهو المظلة الرسمية والجهة المنظمة والداعمة، فيما يخص الجمعيات الزراعية يتكامل الدور من خلال توفير الإطار القانوني والتدريب الفني والإداري لأعضاء الجمعيات، والتي نعتمد عليها كقنوات توزيع للمدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، معدات)، وكـ مراكز إرشاد وتوعية على مستوى المديريات، كما نعمل على تمكينها تسويقيًا لتكون جهة شراء للمحاصيل من المزارعين وربطهم بالأسواق والتجار.

وبالنسبة للمبادرات المجتمعية، نقوم في مكتب الزراعة بالتوجيه الفني لهذه المبادرات، خاصة في ردم ودك الطرق الزراعية وتنفيذ المنشآت المائية الصغيرة، نساهم بالدعم اللوجستي والمعدات (الحراثات، الشيولات) كلما أمكن، ونعمل على ربطها بالدعم الرسمي من الجهات العليا والشركاء لضمان استدامتها وتغطية التكاليف المتبقية بعد مساهمة المجتمع، التكامل يعني أن المجتمع يبادر، والدولة (ممثلة بالسلطة المحلية والمكاتب المعنية) تدعم وتكمل وتوجه، ونحن نشرف على ذلك.

■ المياه من أساسيات الزراعة.. ما واقعها في محافظة الجوف؟

محافظة الجوف، بفضل الله، تعتبر من المحافظات التي تتمتع بوفرة في المياه الجوفية، وهي المقوم الرئيسي الذي جعلها سلة غذاء واعدة، حيث يعتبر المصدر الرئيسي هو الآبار الجوفية في مختلف الوديان والمناطق الزراعية الشاسعة، وهي مصدر شبه مستدام للزراعة الواسعة، لكن التحدي الذي نواجهه يتمثل في طريقة الاستخدام، حيث لا زالت هناك طرق ري تقليدية تهدر كميات كبيرة، إضافة إلى الضغط المتزايد على هذه الآبار بسبب التوسع الزراعي غير المسبوق وقلة المنشآت المائية لتعويض المياه الجوفية،

ونحن بدورنا نعمل على التوعية بأهمية ترشيد استهلاك المياه والتحول إلى أنظمة الري الحديثة (بالتنقيط والرش المحوري)، خاصة في المزارع الكبيرة، وكذلك تنظيم حفر الآبار بالتعاون مع الجهات المعنية لتجنب النزول غير المنظم لمستوى منسوب المياه،

■ ما هو وضع السدود والمنشآت المائية في محافظة الجوف حاليًا؟

الوضع الحالي للمنشآت المائية في الجوف يمكن تلخيصه في مسارين:

السدود الكبيرة والتقليدية: المحافظة غنية بالأودية الكبيرة التي كانت تعتمد على الحواجز والسدود التقليدية، بعض هذه المنشآت يحتاج إلى صيانة وتأهيل ورفع كفاءة للاستفادة القصوى من مياه الأمطار والسيول التي تهطل بشكل موسمي، والتي تعتبر رافدًا مهمًا يغذي المياه الجوفية.

المسار الثاني: المنشآت المائية الصغيرة (الحواجز والقنوات): هنا يبرز دور المبادرات المجتمعية في بناء وإصلاح الكثير من الحواجز المائية الصغيرة والقنوات الإسمنتية بهدف حجز مياه السيول وتوجيهها نحو تغذية الآبار الجوفية، ومنع انجراف التربة، وتوفير المياه للري السطحي في بعض المناطق، هذه المنشآت تشهد تحسّنًا ملحوظًا بدعم الجهود الذاتية، وهي محدودة، ولا تزال مياه الأمطار والسيول في أهم وأكبر الوديان على مستوى الجمهورية تمر بمحافظة الجوف دون الاستفادة منها.

■ ماهي خطة المكتب المستقبلية لتحسين إدارة الموارد المائية؟

خطتنا تنطلق من مبدأ "الترشيد والاستدامة والتنظيم" من خلال:

1 - برامج الإرشاد للري الحديث: تكثيف حملات التوعية والدعم بالقدر المتاح لتشجيع المزارعين على التحول الكامل للري الحديث (محوري، تنقيط) لما له من أثر كبير في تقليل هدر المياه وزيادة كفاءة الري.

2 - تنظيم حفر الآبار: العمل مع الجهات الرسمية لتنظيم وتراخيص حفر الآبار الجوفية وتحديد المسافات القانونية بينها، لمنع استنزاف الخزانات المائية.

3 - إعادة تأهيل المنشآت المائية: وضع خطط وبرامج بالتعاون مع الوزارة والجهات المانحة لصيانة وتأهيل السدود والحواجز في المحافظة، وإنشاء السدود والحواجز والقنوات لاستغلال مياه الأمطار والسيول بشكل أفضل.

■ ماهي المحاصيل الزراعية التي تزرع في محافظة الجوف؟

نظرًا لما تمتاز به الجوف من تنوع المناخ والتربة الخصبة ووفرة المياه، فإنها تزرع طيفًا واسعًا من المحاصيل، أبرزها:

• **الحبوب الاستراتيجية:** القمح (في مقدمة الأولويات)، الذرة الشامية والذرة البيضاء والذرة الرفيعة والشعير، والبقوليات.

• **الخضروات:** البطاطا، الطماطم، البصل، الكوسا، الخيار، الحبحب، الشمام، والعديد من الخضروات الورقية.

• **الفواكه:** تشتهر بشكل خاص بالنخيل (التمور)، ويزرع أيضًا الحمضيات (البرتقال، الليمون)، والعنب، والمانجو، والتفاح.

• **المحاصيل الزيتية:** بدأت المحافظة بنجاح ملحوظ في التوسع بزراعة دوار الشمس لتأمين الزيوت النباتية، وأيضًا زراعة السمسم، والفول السوداني، والصويا، ولازالت التجارب ناجحة ونأمل الاستمرار في التوسع.

• **الأعلاف:** تُزرع بكميات كبيرة لتغذية الثروة الحيوانية مثل البرسيم وغيره.

■ ما إجمالي المساحات المزروعة في المحافظة وما أكثر المحاصيل انتشارًا؟

المساحات المستغلة فعليًا في إطار الحيازات الزراعية لا تزال متواضعة مقارنة بما تمتلكه المحافظة من أراضٍ زراعية خصبة ومساحات شاسعة، وتقدر بحوالي 120 إلى 150 ألف هكتار مزروعة بمختلف المحاصيل في المواسم المختلفة، وهناك سعي حثيث لزيادة هذه المساحة بشكل كبير، أما أكثر المحاصيل انتشارًا فهي القمح، الذرة الشامية، الذرة البيضاء، الذرة الرفيعة، البرتقال، والكمون.

■ إلى أي مدى وصلت الجوف في التوسع بزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة الشامية والبقوليات؟

وصلت الجوف إلى مرحلة تعتبر قفزة نوعية في هذا المجال، حيث تحولت من محافظة ذات إنتاج محدود إلى مركز للنهضة الزراعية، خاصة في القمح الذي شهد توسعًا كبيرًا في المساحة المزروعة، حيث وصلت إلى نحو 12 ألف هكتار، ونطمح هذا الموسم للوصول إلى 18 - 20 ألف هكتار كما ذكرنا، وهذا يشكل زيادة قياسية، كما تشهد المحافظة توسعًا أفقيًا كبيرًا في استصلاح الأراضي الزراعية الجديدة يقابله توسع رأسي، حيث ارتفعت الإنتاجية بفضل الله وتوفير البذور المحسنة والإرشاد، حيث وصلت إنتاجية الهكتار الواحد في بعض المزارع إلى 8،2 طن، وهذا رقم غير مسبوق.

وفيما يخص الذرة الشامية والبقوليات، هناك توسع مطرد أيضًا، حيث تزرع الذرة الشامية كمحصول رئيسي، وكذلك البقوليات كمحصول مهم ضمن التناوب الزراعي لتحسين خصوبة التربة وتوفير البروتين النباتي، وهناك خطط واضحة لزيادة هذه المساحات،

■ تشتهر الجوف بزراعة النخيل.. كيف تصفون واقع هذا القطاع؟

قطاع النخيل في الجوف قطاع واعد بامتياز، ويمثل ميزة نسبية للمحافظة، التي تنتج كميات كبيرة من التمور ذات جودة عالية ومذاق متميز، وبأصناف مختلفة ومتنوعة تنافس الأصناف العالمية، ونواجه تحديات تكمن في طرق التعامل بعد الحصاد، حيث لا تزال عمليات الفرز والتغليف والتسويق في جزء كبير منها تقليدية، مما يؤثر على قيمتها السوقية والقدرة على التصدير، كما تتوفر فرص استثمارية، مع وجود بعض المستثمرين من القطاع الخاص، وتوجه الوزارة لزراعة مليون فسيلة من الأصناف المعدومة والمميزة جدًا، مما يؤكد النظرة المستقبلية لتحويل الجوف إلى مركز إقليمي لإنتاج التمور إن شاء الله.

■ كيف كان موسم حصاد التمور لهذا العام من حيث الإنتاج والجودة؟

كان الموسم بفضل الله جيدًا من حيث الكمية، مدفوعًا بالزيادة في أعداد أشجار النخيل المثمرة، وجودة التمور الجوفية دائمًا ما تكون عالية وممتازة نظرًا لملاءمة المناخ والتربة، وقد لاقت إقبالًا في الأسواق المحلية ونجحت في منافسة التمور المستوردة، بعض الأصناف كانت أقوى وأضخم، والإشكالية المستمرة هي في عمليات ما بعد الحصاد، حيث يؤثر التغليف التقليدي والتخزين على الجودة النسبية للتمور الموجهة للتسويق البعيد أو التصدير.

■ هل هناك توجهات لتوسيع زراعة النخيل أو تحسين عمليات فرز وتغليف وتسويق التمور؟

بالتأكيد، التوجهات واضحة وقوية:

• **التوسيع:** هناك خطط استراتيجية للزراعة العمودية والأفقية للنخيل، ومساع جدية لدعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية الكبرى لتوسيع الرقعة المزروعة إلى أقصى حد ممكن.

• **تحسين التسويق:** من خلال تشجيع إنشاء وحدات فرز وتغليف وتبريد حديثة للتمور، وتفعيل دور الجمعيات التعاونية لتكون مركزًا لتجميع وتغليف التمور بأساليب متطورة، وربط المنتجين بأسواق التصدير لفتح آفاق جديدة للمزارعين ورفع قيمة المنتج.

■ موسم حصاد الحمضيات أصبح على الأبواب.. حدثنا عن واقع زراعتها في الجوف؟

زراعة الحمضيات في الجوف واقعها جيد وواعد، وتتركز في مناطق معينة، ويوجد لدينا أصناف ممتازة من البرتقال والليمون واليوسفي الوزان، التي تجد بيئة مناسبة في المحافظة، من حيث الإنتاج، يساهم بشكل جيد في تغطية حاجة الأسواق المحلية في موسمها، وما يزيد عن حاجة الأسواق يتم تصديره إلى الخارج، فالتحديات التي تواجهنا تكمن في الأمراض والآفات التي تصيب أشجار الحمضيات، والحاجة إلى إرشاد مكثف حول تقليم الأشجار ومكافحة الآفات وتحسين جودة الثمار، والحد من عشوائية قطف الثمار قبل نضجها، طمعًا في أسعار البرتقال في بداية الموسم، مع التأكيد على أهمية جودة الثمار وقيمتها الغذائية.

الحمضيات في الجوف تتميز بجودتها العالية وإنتاجها الوفير الذي يغطي السوق المحلي ويصدر إلى الخارج

■ ما هي استعداداتكم لتنظيم وتسويق الحمضيات لهذا الموسم؟

الاستعدادات تتمحور حول الدعم الفني والتسويق، من حيث:

• **تفعيل الإرشاد والمكافحة:** تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين حول عمليات التقليم، ومكافحة الآفات والأمراض التي قد تؤثر على جودة الثمار في مرحلة النضج، وأيضًا إرشاد المزارعين وتوعيتهم بأهمية الحصاد وطرقه.

• **التسويق:** العمل مع الجمعيات التعاونية الزراعية لتسهيل عملية تجميع وتسويق المحصول، وربطها بالتجار الرئيسيين في المحافظات الأخرى لضمان بيع المحصول بأسعار عادلة ومناسبة، وحث المزارعين على التدرج في القطف والحصاد وعدم قطف الثمار قبل أوان نضجها لضمان وصول المنتج بأعلى جودة للمستهلك.

ما أبرز التحديات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية في الجوف؟

تحديات التسويق هي الأبرز حاليًا بعد تجاوز تحدي الإنتاج، وأهمها:

• **البنية التحتية:** ضعف الطرق الزراعية في بعض المناطق، مما يزيد كلفة النقل.

• **التخزين والتغليف:** نقص في المخازن المبردة ووحدات الفرز والتغليف الحديثة، مما يؤثر على جودة المنتج ويقلل من فترة صلاحيته، خاصة للمحاصيل سريعة التلف.

• **هيمنة التجار:** وجود وسطاء قد لا يخدمون المزارع بشكل مباشر، مما يؤدي إلى خفض سعر المزرعة وارتفاع سعر المستهلك، وتقليل هامش ربح المزارع.

■ هل هناك أسواق زراعية منظمة تسهّل عملية البيع والتسويق للمزارعين؟

لا تزال الأسواق المنظمة بالكامل وغير التقليدية في الجوف في مراحلها الأولى، في الموسم الماضي تم فتح نقاط تجميع وشراء محصول القمح في المديريات، ونسعى لتثبيت هذه النقاط في كل المديريات عبر الجمعيات لتكون نقاط شراء وتجميع لكل المنتجات الزراعية، وهي خطوة أولى نحو التنظيم، هناك أيضًا جهود لتنظيم سوق الخضار والفواكه المركزي بالمحافظة عبر سوق الارتقاء، والعمل جار على إنشاء سوق مركزي زراعي متكامل يوفرً منصات تداول، ويحتوي على وحدات فرز وتبريد ليكون نقطة تحول في عملية التسويق.

■ ما الخطط التي يعمل عليها المكتب لتطوير منظومة التسويق الزراعي وربط المزارعين بالتجار والمستهلكين؟

لدينا عدة محاور لتطوير المنظومة:

• **تفعيل وتمكين الجمعيات التعاونية:** لتكون الذراع التسويقي للمزارعين، وإبرام عقود معها للشراء المباشر.

• تفعيل الزراعة التعاقدية.

• **منصة رقمية:** ربط المزارعين مباشرة بالتجار والمستهلكين، وتوفير أسعار السوق اليومية لتحسين شفافية التداول.

•**تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية:** تجفيف، تعليب، تجميد المنتجات الزراعية لرفع القيمة المضافة وتقليل الهدر.

■ الزراعة التعاقدية آلية جديدة يعول عليها في تفعيل حلقة التسويق وخفض فاتورة الاستيراد.. ما هي خططكم لتفعيل هذه الآلية؟

الزراعة التعاقدية هي توجه استراتيجي، وخطتنا لتفعيلها تشمل:

1 - **البدء بالمحاصيل الاستراتيجية:** كالقمح، الذرة الشامية، السمسم، التمور، والطماطم باعتبارها محاور لبرنامج التعاقد.

2 - **التعاقد الثلاثي:** إبرام عقود ملزمة بين (المكتب/الجمعيات) كجهة ضامنة، و(المزارع) كجهة منتجة، و(التاجر/القطاع الخاص/المؤسسات الحكومية) كجهة شارية، لتحديد الكميات والجودة والسعر حسب السوق.

3 -**توفير التمويل:** تأمين التمويل اللازم للمزارعين المتعاقدين لشراء المدخلات الزراعية (قروض بيضاء) مقابل الالتزام ببيع المحصول وفق العقد.

4 -**الضمان:** توفير ضمان للمزارع لتأمين سوق لمنتجه، وضمان الكمية والجودة للتاجر/المستهلك، مما يشجع الجميع على التوسع في الإنتاج،

■ الإرشاد الزراعي من أهم الحلقات في العملية الزراعية.. حدثنا عن واقعها وخططكم في تفعيلها وتحديثها؟

الإرشاد الزراعي هو الروح المحركة للنهضة الزراعية، والإرشاد موجود ولكنه يحتاج إلى تفعيل أكبر ليتناسب مع حجم التوسع الزراعي الهائل، لدينا كادر منسقين وفنيين، ولكن أدواتهم وميزانيتهم محدودة، كما تم إنشاء عدد كبير من المدارس الحقلية لمختلف المحاصيل، لا سيما القمح، ونقدم الإرشاد والتوعية عبر الإعلام بشكل مستمر ومناسب.

■ هل يتم تنفيذ برامج تدريبية أو ورش ميدانية لتوعية المزارعين بالتقنيات الحديثة؟

نعم، هذا جزء أساسي من خطتنا، حيث يتم عقد ورش عمل دورية، خاصة قبل المواسم الرئيسية (موسم القمح)، لبناء قدرات المنسقين والمزارعين حول:

• البذور المحسنة

• الري المجدول

• مكافحة الآفات

كما يتم تنفيذ مدارس حقلية في المزارع النموذجية لتمكين المزارعين من رؤية وتطبيق التقنيات الجديدة عمليًا،

وتنفذ أيضًا برامج رش ومكافحة مجتمعية للأمراض والآفات الزراعية، بالتزامن مع برامج توعية حول استخدام المبيدات الآمنة،

قطاع النخيل في الجوف واعد بامتياز، وتمورنا تنافس الأصناف العالمية بجودتها ومذاقها الفريد

الزراعة التعاقدية تمثل المستقبل لضمان السوق قبل الزراعة وتحقيق الاستقرار للمزارع والمستهلك معاً

■ ما حقيقة نجاح زراعة دوار الشمس في الجوف؟

حقيقة النجاح مؤكدة وواعدة جدًا، أظهرت التجارب الميدانية والمزارع النموذجية أن دوار الشمس ينمو بإنتاجية ممتازة وجودة عالية، وتتميز المحافظة بملاءمتها لهذا المحصول الزيتي، هذا النجاح يمثل فرصة استراتيجية لليمن لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية، وتوفير محصول نقدي جديد للمزارع، ويعتبر جزءًا من الدورة الزراعية التي تساهم في تثبيت النيتروجين في التربة.

■ وهل لديكم خطط للتوسيع في زراعة دوار الشمس كمحصول زيتي استراتيجي؟

بالتأكيد، هناك خطط للتوسع في المساحة من خلال إدراج دوار الشمس ضمن المحاصيل الاستراتيجية ذات الأولوية، والعمل على التوسع في زراعته خاصة في المزارع الكبيرة وكسجل زراعي للمزارع.

■ ما أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي بمحافظة الجوف؟

الجوف أرض الفرص، وأبرزها:

-1 الاستثمار في الأراضي الشاسعة: استغلال الأراضي البكر الصالحة للزراعة في مشاريع ضخمة للحبوب (القمح والذرة) والزراعة المحورية.

2 - الاستثمار في النخيل والتمور: إنشاء مزارع نخيل استثمارية، ومصانع فرز وتغليف وتبريد التمور وتصنيع مشتقاتها (دبس، معجون).

3 - **الصناعات الغذائية التحويلية:** إقامة معاصر للزيوت النباتية (دوار الشمس والسمسم)، ومصانع لتعبئة وتغليف الخضروات والفواكه.

4 - **البنية التحتية الزراعية:** الاستثمار في المعدات الزراعية الثقيلة (حصادات، حراثات)،

الثروة الحيوانية في الجوف رديف للإنتاج النباتي وتمتلك سلالات محلية عالية القيمة وفرصاً استثمارية واعدة

وخدمات ما بعد الحصاد.

5 - **الموارد المائية:** الاستثمار في تقنيات الري الحديثة وإنشاء منشآت لتجميع مياه السيول.

■ ما هي أبرز النجاحات في الاستثمار الزراعي حتى الآن؟

أبرز النجاحات تكمن في:

• التوسع في زراعة القمح: تحول الجوف إلى منتج رئيسي للقمح على مستوى اليمن، وهو نجاح استراتيجي بامتياز.

• مشاريع النخيل العملاقة: ظهور مشاريع استثمارية كبيرة في قطاع النخيل من مستثمرين القطاع الخاص، مما يعكس ثقة المستثمر في القطاع.

• تجربة دوار الشمس: النجاح المؤكد في زراعة دوار الشمس كبديل محلي للزيوت المستوردة.

• النهضة المجتمعية: النجاح في تفعيل المبادرات المجتمعية في الطرق الزراعية والمنشآت المائية، مما خلق بيئة جاذبة للعمل والاستثمار.

ماذا عن واقع الثروة الحيوانية في الجوف؟

الثروة الحيوانية في الجوف هي رديف للإنتاج النباتي وتمتلك مقومات ممتازة، منها:

• سلالات محلية ذات قيمة إنتاجية عالية من الأغنام والأبقار والإبل.

• وفرة في المراعي الطبيعية والأعلاف الخضراء الناتجة عن الزراعة المحورية. وهي فرصة كبيرة للاستثمار في مشاريع تربية المواشي والدواجن الحديثة، وإقامة وحدات لتصنيع الألبان والمنتجات الحيوانية، من التحديات ظهور الأمراض والأوبئة التي قد تصيب القطيع، والحاجة إلى خدمات بيطرية متكاملة، ونقوم بحملات بيطرية لمحاربة هذه الأمراض.

ما أبرز الخطط والبرامج التي يعتزم مكتب الزراعة تنفيذها خلال الفترة القادمة؟

خطتنا المستقبلية ترتكز على الاستدامة والتسويق:

1 - **برنامج القمح الاستراتيجي:** تجاوز حاجز 20 ألف هكتار والوصول إلى إنتاجية قياسية.

2 - **برنامج الإرشاد المكثف:** تفعيل دور الإرشاد بالتقنيات الحديثة وربطه بالجمعيات التعاونية.

3 - **تطوير منظومة التسويق:** تفعيل الزراعة التعاقدية وإنشاء نقاط تجميع متطورة.

4 - **الاستثمار في المياه:** تحسين إدارة الموارد المائية (الري الحديث وصيانة السدود).

5 - دعم الثروة الحيوانية: برامج بيطرية وصحية لدعم مربي الماشية والحفاظ على السلالات، وحملات ستنفذ قريبًا إن شاء الله.

■ ما أبرز التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الزراعي في المحافظة؟

على الرغم من النجاحات، لا تزال هناك تحديات رئيسية تتمثل في:

نقص التمويل: لدعم المزارعين في شراء المدخلات الزراعية وأنظمة الري الحديثة.

ضعف الطرق الزراعية.

تحدي مكافحة الآفات الزراعية: التي قد تهدد المحاصيل، والحاجة إلى دعم متواصل بالمبيدات الآمنة.

تحدي تسويق المنتجات بأسعار مجزية للمزارعين: والحاجة إلى تسريع إنشاء وحدات التخزين والتغليف.

نقص الآليات الزراعية الحديثة: مثل الحصادات والحراثات، التي يحتاجها التوسع الكبير في المساحات، رغم شراء عدد من الكمباين والمعدات الحديثة، إلا أنها لا تكفي لتغطية احتياجات محافظة الجوف.

ولكن بإذن الله وبتعاون الجميع سنتخطى الصعوبات، ونحول كل التحديات إلى فرص.

العدد 132 | السبت 26 ربيع الآخر 1447هـ | 18 أكتوبر 2025م
زراعية - تنموية - مجتمعية | اليمن الزراعية
www.agri-yemen.net

موسم زراعة القمح الشتوي في الجوف

د. يوسف المخرفي

لكم تكون سعادة الكاتب بالغة عندما يكتب في وجهة الإنتاج الزراعي متحدثًا عن الاستعدادات لموسم زراعة القمح (القوت الأساسي) بذرًا وبذورًا، فريًا ونموًا، فحصادًا وتسويقًا واستهلاكًا، مقارنةً بالكتابة عن أمنيات مرجوٍّ تحقيقها كما جرت العادة.

إن الحديث عن قمح الجوف هو حديث عن أبجديات استعادة السيادة الوطنية، وعن استعادة استقلالية القرار السياسي والاقتصادي الوطني، وعن إسقاط اللاءات السعودية المفروضة سعودياً على يمننا وتنميته واستقراره، وبالذات في محافظة الجوف المجاورة لها والواعدة لنا بخيرات جمّة.

لقد تحدّثت الدراسات الأساسية التي بشّرت بقمح الجوف عام 2019، وشرفتُ بمراجعتها النهائية، وأفتيتُ علميًا كخبير بيئي بصلاحيتها وقابليتها للتنفيذ. وتزامن ذلك مع إرادة ثورية وسياسية قوية تطمح لتحقيق الاكتفاءً الذاتي لكسر الحصار الجائر على بلادنا، وتعزيز السيادة الوطنية، وغير ذلك الكثير من الطموحات والغايات الوطنية لوطنٍ وشعبٍ بأكمله.

لقد توقّعت الدراسات المشار إليها، من خلال جدواها الاقتصادية، إمكانيةَ إنتاج الجوف لنحو 370 ألف طن سنويًا، وهذا يعني عمليًا وتنمويًا البحث عن شركات أجنبية استثمارية لتحقيق سقف هذا الطموحَ، ولكن هَذا الأمر – أعني الاستثماري – كان وما زال وسيظل غير وارد في ظل العزلة والحصار المفروضين على بلادنا. كما أن الاقتصاد الوطني لا يقوى على هذا الحمل، ولكن بعزيمة الثوار وقرار الأحرار نمضي بخطى ولو بطيئة.

ففي العام 2023، تمت زراعة مساحة تُقدَّر بنحو 7 آلاف هكتار، فيما تم توسيع الرقعة المزروعة إلى 12 ألف هكتار، ليتم حصاد القمح الشتوي في مارس 2025 بكمية إنتاج بلغت نحو 160 ألف كيس، أي بما يساوي 8 آلاف طن.

وأعتقد اعتقادًا راسخًا أن هذه المساحة المزروعة تزداد سنويًا حتمًا، كما تضاعف إنتاج هذا العام بنحو 40%. بالتالي، لا بد أن تكون نسبة النمو هذه ثابتة بصورة سنوية في ظل الإشراف المباشر للقيادتينَ الثورية والسياسية على إنتاج قمح الجوف الواعد حصرًا.

ويتمثل مقترحُنا لقمح الجوف لهذا العام في أن يتم توجيه مستوردي القمح نحو الاستثمار في التوسع بزراعة قمح الجوف، فهؤلاء جُبِلوا فقط على الاستيراد، بل وتُضايقهم دعوات الاستثمار لتنمية المنتج الوطني. لذا، أقترح اشتراط توجّههم نحو الاستثمار الزراعي في قمح الجوف مقابل حصولهم على تراخيص الاستيراد. بل وأقترح – بقناعة منطقية وموضوعية ووطنية – أن يتم إجبارُهم علىً توجيه نحوٍ 20% من مبالغ الاستيراد نحو الاستثمار الزراعي لقمح الجوف.

وبموجب هذا التوجّه السيادي الوطني سيتم خلق مئات الآلاف من فرص العمل الوطنية، والتخفيف من حدة البطالة، وبالتالي تحسين مستوى الدخل، وتعزيز القدرة الشرائية، وتحسين الحالة الغذائية، وبالتالي الصحية. هذه المتوالية الحياتية من شأنها تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود، وقابليته للمرونة في وجه العاتيات المترتبة على كل عدوان سعودي وأمريكي وصهيوني، في ظل استمرَّار دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وخروجه من حالة الركود التي لا يأبه بها أحد – للأسف الشديد.

نتمنى لموسم القمح الشتوي في الجوف لهذا العام استعدادات قوية أكثر اتساعًا، واستفادةً من خبرات السنوات القلائل الماضية، للوصول إلى منتجٍ أكثر نقاوة، وإنتاجٍ أكبر، ومساحاتٍ أوسع.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

الجوف... سلة قمح اليمن ومستقبل الاكتفاء الوطني

أيمن الرماح

تُعدّ محافظة الجوف من أبرز المحافظات الزراعية في اليمن، لما تمتلكه من مساحات شاسعة صالحة للزراعة، ومناخ معتدل في الشتاء، مع توفر المياه الجوفية، ما يجعلها بيئة مناسبة لإنتاج القمح بجودة عالية وكميات وفيرة.

تبرز أهمية زراعة القمح في الجوف كخطوة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على استيراد الحبوب، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تبني سياسات عملية تُسهم في تمكين المزارعين من رفع الإنتاجية، عبر توفير البذور المحسّنة والأسمدة والمبيدات الآمنة بأسعار مناسبة، إلى جانب تدريبهم على الأساليب الحديثة لزيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين إنتاجية الأرض.

وقد أثبتت التجارب في محافظة الجوف أن إدخال أنظمة الري الحديثة، كالريّ بالتنقيط والرشّ المحور، وكذلك استخدام الطاقة الشمسية ،يقلل من التكاليف،وتزداد كمية الإنتاج للهكتار، ويرفع جودة المحصول ويقلل الفاقد..

هنا يأتي دور الجمعيات التعاونية الزراعية في دعم جهود التوسع في زراعة القمح، إذ تنظم العمل الزراعي وتنسق العلاقة بين المزارعين والجهات الحكومية والقطاع الخاص. فهي الأقرب للمزارع والأقدر على معرفة احتياجاته، من خلال توفير مستلزمات الزراعة بأسعار مناسبة، وتسهيل الحصول على القروض والدعم الفني، والمساهمة في إنشاء مخازن وصوامع لحفظ المحاصيل.

كما تُعد برامج التدريب والإرشاد التي تقدمها هذه الجمعيات أداة أساسية لرفع وعي المزارعين بأساليب الزراعة الحديثة وإدارة المياه، وتبني مبادرات جماعية لتوسيع رقعة الزراعة وتحسين الإنتاج.

إضافة إلى ذلك، يمكن للجمعيات أن تكون حلقة وصل في نظام الزراعة التعاقدية، عبر توقيع اتفاقيات بيع مسبقة مع الجهات التسويقية أو مصانع الطحن والتغليف، بما يضمن استقرار السوق وحماية المزارعين من تقلبات الأسعار. وشراكتها مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص تُسهم في تنفيذ مشاريع ريّ واستصلاح جديدة، تعزز الإنتاج وتحقق الاكتفاء الذاتي.

ولا يقتصر أثر زراعة القمح على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى البعد الاجتماعي، إذ تخلق فرص عمل، وتنشط الأسواق، وتعزز روح الاعتماد على الذات لدى أبناء الجوف، لتجسد بذلك التنمية الحقيقية التي تنطلق من الأرض، وتثمر خُبزًا وكرامة واستقرارًا.

زراعة القمح في الجوف الطريق نحو الاكتفاء الذاتي

م/عبد السلام ظافر

تكمن أهمية زراعة القمح في محافظة الجوف في دوره كغذاء استراتيجي أساسي، حيث يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. فالقمح يعد المصدر الرئيسي لإنتاج الخبز، مما يعزز الأمن الغذائي للسكان، ويدعم الاستقرار الغذائي للبلاد. كما يمثل القمح محصولًا اقتصاديًا هامًا يوفر دخلًا للمزارعين والمصدرين، إضافة إلى إمكانية استخدام مخلفات المحصول كأعلاف للماشية، بما يسهم في دعم قطاع تربية الحيوان.

يمكن تطوير زراعة القمح في الجوف عبر تبني تقنيات حديثة في الري، مثل الري بالتنقيط والرش المحوري، لضمان وصول المياه مباشرة إلى جذور النبات وتقليل الهدر، إلى جانب تطبيق أنظمة ذكية تعتمد على أجهزة الاستشعار لتحديد احتياجات المحصول من المياه بدقة. كما يجب الاهتمام بزراعة أصناف محسنة وراثيًا ومقاومة للظروف البيئية القاسية، واستخدام بذور ذات جودة عالية لضمان إنتاجية أفضل.

إدارة التربة تلعب دورًا مهمًا في تحسين خصوبة الأرض وجودة المحصول، عبر اتباع أساليب تسميد علمية مدروسة وإجراء تحليلات دورية للتربة لتحديد احتياجاتها بدقة. كما يجب تطبيق برامج متكاملة لمكافحة الآفات والأمراض التي تصيب القمح، باستخدام المبيدات بطرق آمنة وفعالة، إلى جانب تقديم برامج تدريبية للفلاحين حول التقنيات الزراعية الحديثة، وإدارة الآفات، وأفضل الممارسات الزراعية.

كما يُنصح بتبني ممارسات الزراعة الذكية مناخيًا، التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية والتحديات البيئية لضمان استمرارية الإنتاج وجودته على المدى الطويل.

إن تطوير زراعة القمح في الجوف يسهم بشكل مباشر في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الأمن الغذائي، ورفع دخل المزارعين، ودعم استدامة الموارد الزراعية. وبالاستمرار في تبني التقنيات الحديثة والممارسات العلمية، يمكن للجوف أن يكون نموذجًا زراعيًا ناجحًا يدعم صمود الوطن واستقراره الغذائي.

فتحي الذاري

الجوف.. نحو الاكتفاء الذاتي في زراعة القمح

يُعد الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لأي وطن يسعى للنهوض والتقدم، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والحصار الذي يفرضه العدو. وفي هذا الإطار، تتجلى أهمية تعزيز الزراعة المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية، وعلى رأسها القمح، الذي يُعتبر عصب الأمن الغذائي.

تُعد محافظة الجوف من المناطق الواعدة في هذا المجال، لما تمتلكه من موارد طبيعية وأجواء ملائمة، ما يجعلها قادرة على لعب دور محوري في تحقيق الهدف الوطني للاكتفاء الذاتي من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة للموسم الشتوي لزراعة القمح.

قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بجهود كبيرة تمثلت في:

•التوسع في زراعة القمح من خلال برنامج التوسع الزراعي.

•تقديم الدعم للمزارعين عبر الحراثة المدعومة والمجتمعية، وتوفير البذور المحسنة عبر الجمعيات التعاونية كقروض حتى موسم الحصاد.

•تقديم الدعم الفني والإرشادي من خلال المدارس الحقلية لتعزيز المعرفة بأساليب الزراعة الحديثة.

•توفير الحصادات عند موسم الحصاد، والقيام بشراء القمح بأسعار مشجعة للمزارعين.

لقد كان الشهيد الوزير رضوان الرباعي رمزًا للتغيير والبناء في قطاع الزراعة، حيث ساهم في وضع السياسات الداعمة للزراعة المحلية، وتطوير البنى التحتية للري والزراعة، وتمكين المجتمع المحلي والشباب والمرأة، مما ساعد على تحقيق إنتاجية أفضل واستدامة مشاريع الزراعة.

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في الجوف يُعد مهمة وطنية استراتيجية تتطلب التنسيق بين جميع المؤسسات المعنية، وتنفيذ السياسات المستدامة، وتعزيز ثقافة الإنتاج المحلي، واعتماد التقنيات الحديثة. فالاكتفاء الذاتي ليس مجرد هدف اقتصادي، بل رسالة وطنية للحفاظ على الكرامة والاستقلال وصون الإرث الزراعي، ليبقى الشعب اليمني حرًا وراسخًا في أرضه تحت قيادة السيد القائد عبدالملك الحوثي حفظه الله ورعاه.

مصائد خيار البحر في الجمهورية اليمنية (الوضع الراهن والتوصيات) الجزء الثاني

المهندس. جمال أحمد رجاء
المهندس. عبد الوكيل احمد سيف

5 - الوضع الراهن لمخزون خيار البحر في البحر الأحمر للجمهورية اليمنية:

إن ندرة البيانات العلمية (مثل النواحي البيولوجية والإيكولوجية وديناميات الأعداد) لكل نوع يُحصد تجاريًا من خيار البحر في اليمن تؤدي إلى إعاقة تطوير خطط إدارية لهذا المورد الهام على أسس علمية. لهذا فإنه ينبغي على اليمن إجراء بحوث علمية لتوفير بيانات حول تاريخ النوع وإتاحتها أمام المعنيين بإدارة الموارد، علمًا بأنه قد تم جمع بيانات محدودة حول أعداد المخزون في اليمن. وتتصل أغلب هذه البيانات بالتقييمات الكبيرة لبيولوجية الشعاب المرجانية، إذ قامت بها مؤسسات البحوث اليمنية (مثل مركز أبحاث علوم البحار في عدن، وكلية البيئة والأحياء البحرية بجامعة حضرموت).

وهناك حاجة إلى المزيد من البحوث (مثلًا حول الجوانب البيولوجية والإيكولوجية وتاريخ النوع وديناميات الأعداد) من أجل توفير المعلومات البيولوجية المطلوبة لإدارة هذه المصائد. وبالمثل تتسم المعلومات البيولوجية لخيار البحر في الدول المجاورة بالندرة، وهناك قصور في استيعاب التداخلات بين مخزونات خيار البحر بين الحدود السياسية، وهذا جانب مهم بالنسبة للبحر الأحمر، حيث تعيش حيوانات خيار البحر في المياه الإقليمية لأكثر من دولة.

إن الافتقار التام لمعلومات حصاد وتصدير الأنواع المحددة، وخاصةً بيانات الأعداد المعينة في الحصاد، ومواقع حصادها وتصديرها، يحول دون القدرة على تحليل الأنواع المحددة من خيار البحر في إطار المصائد اليمنية. وبالتالي تقوم كل الفرضيات على البيانات العامة لوزن الصادرات التي تعدها وزارة الثروة السمكية. وينبغي إجراء تحسينات على

6 - الاصطياد الجائر لخيار البحر في البحر الأحمر للجمهورية اليمنية والمهددات الأخرى:

• **الصيد الجائر:** تعرّض خيار البحر للاستغلال المفرط في الماضي لكل الأنواع ذات الأهمية التجارية، ولا يزال يتعرض للصيد الجائر بصورة غير قانونية، مما أدى ويؤدي إلى انخفاض أعداده ومخزونه وإحداث تأثيرات سلبية على البيئة البحرية.

• هناك انعدام للمعلومات العلمية المتعلقة بخيار البحر مثل النواحي البيولوجية والإيكولوجية وديناميكيات أعداد المخزون الحالية لكل أنواع خيار البحر التي يتم حصادها في اليمن على أساس تجاري.

• تعرضت مخزونات خيار البحر في أغلب مناطق تواجدها في البحر الأحمر في اليمن إلى الصيد الجائر وغير المنظم، ومع العلم أن المخزونات الحالية، وخاصة للأنواع ذات القيمة العالية من خيار البحر، قد تعرضت للاستغلال المفرط وأصبحت من الأنواع النادرة في السواحل الرئيسية وكذا سواحل الجزر اليمنية.

• أدت الهجرة المكثفة للصيادين من المناطق الواقعة جنوب ووسط البحر الأحمر إلى شمال البحر الأحمر إلى استغلال مفرط ومكثف لخيار البحر، وأثرت الأنشطة التي مورست في عمليات اصطياده على مخزونه وعلى البيئة البحرية، وخاصة أنظمة الشعاب المحيطة بالجزر اليمنية المقابلة للساحل الممتد ما بين ميدي واللحية في الشمال قرب الحدود مع السعودية.

• تعرضت الموائل البحرية التي توطن خيار البحر إلى تدمير كبير نظرًا للاصطياد الجائر والمفرط، وهذا بدوره قد أدى إلى انخفاض أعداد خيار البحر وأحدث تأثيرات سلبية على البيئة البحرية.

• لقد تراجع مخزون كافة أنواع خيار البحر في اليمن تراجعًا كبيرًا خلال السنوات الماضية، كما تعرضت الأنواع ذات الأسعار العالية والمتوسطة إلى الاستغلال المفرط، مما أدى إلى تدهور أعدادها. أما الأنواع ذات الأسعار المتدنية، والتي بدأ جمعها في السنوات الأخيرة فقط، فإن التقارير تشير إلى حدوث تراجع كبير في أعدادها مع انخفاض عدد الأنواع والأحجام (المرجع السابق).

• **وعليه يمكننا تلخيص أهم التهديدات التي تواجه خيار البحر:**

الصيد الجائر: خيار البحر يتعرض للصيد الجائر، مما يؤدي إلى انخفاض أعداده والتسبب بتأثيرات سلبية على مخزوناته.

تدمير الموائل: تدمير الموائل البحرية يؤدي إلى انخفاض أعداد خيار البحر وتأثيرات سلبية على البيئة البحرية التي يعيش فيها.

التغير المناخي: التغير المناخي يمكن أن يؤثر على توزيع وأعداد خيار البحر، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على البيئة البحرية.

• **لهذا فإنه في سبيل الحفاظ على خيار البحر ينبغي علينا:**

تنظيم الصيد لمنع الصيد الجائر وحماية مخزون خيار البحر من التناقص المفرط، وحماية الموائل التي تؤوي مخزونات خيار البحر، هذا بالإضافة إلى حظر اصطياده لفترات من الزمن لا تقل عن خمس إلى عشر سنوات في المناطق التي تعرضت للاصطياد المفرط، وذلك للسماح بإجراء البحث العلمي لفهم تأثيرات الاصطياد المفرط والجائر على خيار البحر وعلى الموائل البحرية، وكذلك تأثيرات التغير المناخي على هذا النظام الإيكولوجي الهام.

7 - النتائج والتوصيات:

1. الشروع الفوري في عملية حظر مصائد خيار البحر لفترة لا تقل عن خمس سنوات

يتم حظر صيد خيار البحر في العديد من الدول بسبب انقراضه وتناقص مخزوناته في المياه البحرية، ويتم تمديد فترات الحظر بقرارات وزارية في دول مثل اليمن وسلطنة عمان والسعودية والمغرب وغيرها من الدول. إن الهدف من قرارات الحظر هو إعادة تأهيل مخزونات خيار البحر في المناطق التي جرى استنزافها جراء الصيد العشوائي والجائر والمكثف، بالإضافة إلى استخدام أدوات وطرق صيد تضر بأماكن تواجده. تعزى عمليات إصدار قرارات الحظر هذه إلى الأهمية البيئية لخيار البحر وقيمته كمؤشر على صحة البيئة البحرية، حيث تلعب حيوانات خيار البحر دورًا هامًا في النظم البيئية البحرية وفي السلسلة الغذائية للبيئة البحرية القاعية.

ونظرًا لتكثيف وزيادة عمليات اصطياد خيار البحر على المستوى العالمي فقد زادت أخطار انقراضه في أماكن عديدة من دول العالم، حيث يعد خيار البحر من الأنواع المهددة بالانقراض، وذلك بسبب الصيد الجائر الذي أدى إلى تناقص أعداده بشكل كبير في العديد من المناطق، لهذا بدأت العديد من الدول منع عمليات الصيد لهذا المورد الهام للاتزان البيئي البحري، مما أثر سلبًا على حجم المنتج المتاح في السوق العالمية، وبالتالي ارتفاع أسعاره بشكل حاد منذ عام 2000م إلى أرقام جنونية وصلت إلى ما يقارب الخمسمائة دولار للكيلو الواحد منه، هذا بدوره أدى إلى اتجاه العديد من المستوردين على المستوى العالمي لمنطقة البحر الأحمر، مما شجع على تكثيف عمليات اصطياده من السواحل الرئيسية للبحر الأحمر والجزر المقابلة لها.

لذا، وبناءً على اقتراحات من الجهات المسؤولة آنذاك عن حماية البيئة البحرية في الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، فقد تم إصدار العديد من قرارات حظر صيد خيار البحر ومنع تداوله (والذي يشمل البيع أو الشراء أو النقل أو التخزين أو التصدير أو استيراد خيار البحر بهدف إعادة تصديره)، وكل ما يرتبط بذلك من عمليات خلال فترة الحظر. وقد تضمنت الدول التي أصدرت مثل هذه القرارات كلًا من اليمن والسعودية وعُمان ومصر، بالإضافة إلى بقية الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (مرفق بعض القرارات). ومن ناحية أخرى، فإن أغلب الدول الساحلية قد اتخذت إجراءات مماثلة، سواء لمنع اصطياده أو تداوله لفترات محددة أو بصورة دائمة، ومن هذه الدول موريتانيا والمغرب وتونس والولايات المتحدة الأمريكية، من ضمن طيف واسع من الدول الأخرى.

ومن جهة أخرى، فقد أدرج المؤتمر الثامن عشر للأطراف (CITES)، الذي عقد في نوفمبر 2019م في جنيف بسويسرا، خيار البحر في الملحق (2)، وهو ما يعني أنه نوع مهدد بالانقراض. وتصرّح دولة موريتانيا بأنها أجرت مسحًا للصيد الاستكشافي لخيار البحر لمدة سنتين، إلا أنه لم يسفر عن نتائج مقنعة باستمرار صيده، وأن آخر مخزونات العالم من خيار البحر معرضة لخطر الانقراض، لذا فقد تقرر وضع حد نهائي لصيد خيار البحر في المياه الوطنية الموريتانية.

وفي الفترة ما بين عام 1998م إلى 2005م بدأت تظهر آثار اختفاء خيار البحر من مناطق عديدة، سواء تلك الواقعة على طول الساحل الرئيسي أو سواحل أغلب الجزر اليمنية، وخاصة الواقعة في البحر الأحمر، وعليه فقد تم عقد العديد من الاجتماعات بين وزارة الثروة السمكية ومجلس حماية البيئة، وكان الرأي دائمًا هو استمرار منع الصيد وحظر التصدير نهائيًا بناءً على الآثار السلبية المتوقعة على الاتزان البيئي البحري، والتوصية بإجراء دراسات لتحديد المخزون وطرق الحفاظ على هذه الثروة البيئية طبقًا لما هو متعارف عليه عالميًا في هذه الأمور.

وعليه فقد قامت اليمن، ومن خلال إصدار العديد من القرارات الوزارية، بتبني العديد من عمليات حظر اصطياد وتصدير وتداول خيار البحر، ومن تلك القرارات القرار الوزاري رقم (42) لسنة 2013م بشأن إغلاق موسم اصطياد خيار البحر في المياه البحرية للجمهورية اليمنية، وذلك لدعم حماية وإعادة تأهيل مخزونه، بيد أن تلك القرارات لم تحقق مقاصدها القصوى، إذ استمر الاصطياد غير المشروع في هذه الفترات وإلى حد الآن بطرق غير قانونية.

وعليه يجب العمل الجاد على إنفاذ التشريعات السمكية بصورة عامة، وتلك الخاصة بالرقابة والتفتيش البحري بصورة خاصة، حتى تصبح تلك القرارات فعّالة ونافذة.

وبناءً عليه فإننا نقترح:

1 - أن يتم إصدار قرار وزاري بتمديد فترة حظر اصطياد وحيازة وتداول خيار البحر لمدة أربعة أعوام ابتداءً من واحد أكتوبر 2025م الموافق التاسع من ربيع الثاني 1447هـ، ويشمل التداول البيع أو الشراء أو النقل أو التخزين أو التصدير أو استيراد خيار البحر بهدف إعادة تصديره وكل ما يرتبط بذلك من عمليات خلال فترة الحظر.

إن فرض حظر عاجل على عملية جمع أو صيد أو تصدير كل أنواع خيار البحر في البلاد لمدة خمس سنين سوف يسمح بتنفيذ برامج لجمع البيانات وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير خطط إدارية، وبما يتيح أيضًا بعض الوقت الممكن لتكاثر أعداد بعض الأنواع الهامة التي تم استنزاف مخزونها. ويجب تكرار هذا الحظر الكلي ليتحول إلى عمليات إغلاق موسمية عندما تستعيد الأعداد وضعها الطبيعي وتتوفر معلومات عن النواحي التاريخية والتناسلية للأنواع المحددة.

2. إجراء تقييم لمخزون خيار البحر لكل الأنواع التجارية باستخدام منهجيات التقييم العلمية في كل المواطن الأحيائية والجزر المرتبطة بتلك الأنواع، ويتضمن ذلك التقييمات التفصيلية لمناطق حظر الصيد والمناطق التي تعرضت للصيد.

3. إعادة تقييم كميات المخزون الراهنة وتركيبة أنواع خيار البحر في مناطق حظر الصيد الحالية في البحر الأحمر لتحديد ما إن كانت هذه المناطق قد تعافت وأصبحت تحظى بمخزونات تلائم التكاثر.

4. إجراء المزيد من التوعية العامة بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع بشأن خطط إدارة خيار البحر، والحث على تطوير تدابير تؤدي إلى وقف جميع الأنشطة المتعلقة باصطياد وتسويق واستيراد وإعادة تصدير خيار البحر، وخاصة في الجزر اليمنية.

المراجع:

1. القرار الوزاري رقم (42) لسنة 2013م بشأن إغلاق موسم اصطياد خيار البحر في المياه البحرية للجمهورية اليمنية.
2. الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (2007م)، مصايد خيار البحر في الجمهورية اليمنية، الوضع الراهن والمحاذير.
3. تعميم، 2022م، موريتانيا، وضع حد نهائي لصيد خيار البحر في المياه الوطنية الموريتانية.
4. دليلك الشامل عن خيار البحر.
5. عمليات صيد خيار البحر.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة
مدير التحرير: محمد صالح حاتم
الإخراج الفني: عبدالله داوود
العلاقات العامة: 771862357 - 770988802
يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

العدد 132 | السبت 26 ربيع الآخر 1447هـ | 18 أكتوبر 2025م
زراعية - تنموية - مجتمعية | اليمن الزراعية
www.agri-yemen.net

إرشادات لزراعة محصول القمح للموسم الشتوي (الجزء الثاني)

اليمن الزراعية- المهندس سعد خليل

نستكمل في هذا العدد الإرشادات الخاصة بمحصول القمح، والتي كنا قد بدأناها في العدد السابق.

طريقة الزراعة:

1 - من طرق زراعة القمح طريقة التلقيط وراء المحراث، وهي الطريقة الشائعة في اليمن، حيث تُلقى البذور خلف المحراث في باطن السطر (التلم). وتكون المسافة بين السطر والآخر (25–30 سم)، وبين الجور (2–4 سم)، وتُوضَع في كل جورة (5–6 بذور). كما يمكن زراعتها في أحواضٍ مُسطَّرة لتسهيل عملية الري.

2 - الطريقة الثانية لزراعة القمح هي طريقة النثر، حيث تُنثر البذور على الأرض المعدّة للزراعة باليد بصورة منتظمة وبالكمية المناسبة للمساحة المطلوبة، ثم تُغطّى البذور بآلات تغطية البذور أو بواسطة العمال.

كمية البذور:

يُبذَر في الهكتار الواحد (120–150 كجم) من البذور، وإذا كانت الزراعة بآلة التسطير فيُكتفى بـ(80–100 كجم). وقد يصل معدل البذار في حالة الزراعة نثرًا إلى (200 كجم/هكتار). ويُنصح بتقليل معدلات البذار في حال التبكير في موعد الزراعة الشتوية.

الترقيع:

في حالة عدم الإنبات أو قلّة الكثافة النباتية إلى حدٍّ يؤثر على الإنتاجية، يجب القيام بعملية الترقيع بزراعة المناطق الخالية من النباتات ببذور من نفس الصنف المزروع.

عملية التسميد

التعزيق (تنظيف الحشائش):

تنمو بين نباتات القمح أنواعٌ كثيرة من الحشائش، منها الحولية ومنها المعمرة، ووجودها يقلل الإنتاج بسبب منافستها القمح على الغذاء والماء والضوء، لذا يجب مقاومتها والقضاء عليها.

ومن الإجراءات التي يمكن اتباعها للحد من انتشار الحشائش: التخلص من بذور الحشائش النامية مع المحصول السابق، واتباع نظام الدورات الزراعية، واختيار طريقة الزراعة المناسبة.

التسميد:

• يُفضَّل إضافة الأسمدة العضوية (السماد البلدي المخمّر)، لأنها تُحسّن خواص التربة وتزيد من كفاءتها وقدرتها على الاحتفاظ بالماء. ويُوصى بإضافة (10–15 طنًا/هكتار) من السماد العضوي المخمّر (الذبل المخمّر).

• يُعتبر التسميد الكيماوي من العوامل الأساسية لزيادة إنتاج القمح، ويُعدّ النتروجين من أهم العناصر المحدِّدة لنمو القمح وإنتاجيته، إذ يستجيب القمح للتسميد النتروجيني بدرجة كبيرة.

ويُوصى في معظم مناطق زراعة القمح بإضافة النتروجين بمعدل (100–120 كجم/هكتار) على دفعتين: الأولى عند الزراعة، والثانية عند مرحلة التفريع القاعدي. ويمكن إضافة النتروجين على ثلاث دفعات: عند الزراعة، وبداية تكوين الأشطاء، ومرحلة الاستطالة.

• أما الفوسفور فيلعب دورًا مهمًا في عمليات التزهير والإثمار وتكوين الحبوب، ويُضاف دفعة واحدة عند الزراعة بمعدل (80 كجم/هكتار).

علامة النضج:

• من علامات نضج محصول القمح اصفرار الأوراق والسيقان وجفافها، وتصلّب الحبوب وسهولة فرط السنابل باليد.

• يُنصح بحصاد القمح عندما تصل نسبة الرطوبة في الحبوب إلى (25–35%)، ويكون لون السنابل أصفر والحبوب صلبة.

• تَنضج نباتات القمح عادةً بعد (90–100 يومًا) من الزراعة، ويتوقف ذلك على الصنف والظروف الجوية وخصوبة الأرض وميعاد الزراعة.

الإرشادات والتوعية لمكافحة الحمى القلاعية في موسم البرد

الدكتور:محمد الضوراني

تُعد الحمى القلاعية (Foot-and-Mouth Disease - FMD) من أخطر الأمراض الوبائية العابرة للحدود، إذ تصيب الحيوانات ذات الحافر المشقوق مثل الأبقار، الأغنام، الماعز، والجاموس، وتسبب خسائر اقتصادية فادحة للمربين والقطاع الحيواني عمومًا. وتزداد خطورة المرض في موسم البرد نتيجة انخفاض المناعة وانتقال العدوى بسرعة بين الحيوانات. لذا، فإن الوقاية المبكرة والتحصين المنتظم يمثلان خط الدفاع الأول ضد هذا الوباء.

أولًا: التحصين — الإجراء الوقائي الأهم

1 -التحصين الدوري:

يجب الحرص على إعطاء المواشي اللقاح الخاص بالحمى القلاعية في المواعيد المحددة، والجرعات الدورية التي تقررها الجهات البيطرية، خصوصًا قبل بداية موسم الشتاء، حيث تزداد الحملات القومية للتحصين في هذا التوقيت.

2 -رفع المناعة:

يُعد التحصين الوسيلة الأساسية لمنع الإصابة بالمرض أو التخفيف من حدّة أعراضه، وتقليل الخسائر الإنتاجية الناتجة عنه.

ثانيًا: إجراءات الأمن الحيوي داخل المزرعة

1. عزل الحيوانات الجديدة:

يجب عزل أي حيوانات جديدة يتم شراؤها أو إدخالها إلى القطيع لمدة لا تقل عن 21 يومًا، والتأكد من سلامتها وتحصينها قبل دمجها مع بقية الحيوانات السليمة.

2. التنظيف والتطهير المستمر:

•يتم تنظّيف وتطهير الحظائر والمعالف والمساقي بشكل دوري باستخدام المطهرات المعتمدة مثل هيبوكلوريت الصوديوم أو الفورمالديهايد.

•التخلّص من فضلات ومخلفات الحيوانات بطرق صحية وآمنة (بالتطهير، أو الحرق، أو الدفن).

3. الحد من نقل العدوى

•يتم استخدم أدوات ومعدات منفصلة للحيوانات السليمة والمصابة، أو تطهّرها جيدًا بعد كل استخدام.

• يتم تقليل حركة الأفراد والمركبات بين الحظائر المختلفة، ويفضل تخصيص عمالة خاصة للتعامل مع الحيوانات المريضة فقط.

ثالثًا: التعامل مع الحالات المشتبه بها أو المصابة

1. مراقبة الأعراض:

•اليقظة لإي علامات تدل على الإصابة، وتشمل:

•ارتفاع درجة الحرارة (حمى مفاجئة).

•فقدان الشهية وانخفاض إنتاج الحليب.

•سيلان لعاب كثيف.

•ظهور حويصلات مائية أو تقرحات مؤلمة في الفم (اللسان، اللثة)، وبين الأظلاف، وعلى حلمات الضرع.

•عرج شديد وصعوبة في الحركة.

2. العزل والإبلاغ:

•عزل الحيوان المصاب فورًا في مكان نظيف وجاف بعيدًا عن القطيع السليم.

•تبليغ الجهة البيطرية المختصة (مديرية أو وحدة الطب البيطري) لاتخاذ الإجراءات اللازمة وسحب العينات للتشخيص .

3.العلاج (تحت إشراف الطبيب البيطري)

•تقديم خافضات حرارة ومسكنات عند الحاجة.

•تنظيف وتطهير القروح، وغسل الفم بمحاليل مطهرة خفيفة.

•تطبيق علاج موضعي لمنع العدوى البكتيرية الثانوية.

رابعًا: التنقل والأسواق

•تجنّب نقل الحيوانات أو شرائها من الأسواق أو المناطق المشتبه بانتشار المرض فيها.

•التزم بتعليمات الجهات البيطرية عند إعلان حظر تنقل الحيوانات أو غلق الأسواق، فذلك يُعد من أهم الإجراءات للحد من انتشار الوباء.

ختامًا

•الوقاية خير من العلاج، والتحصين المنتظم والالتزام بإجراءات الأمن الحيوي هما الأساس لحماية الثروة الحيوانية من خطر الحمى القلاعية.

ذو الصراب الأول: شهر الحصاد وبداية زراعة الأرز في التقويم الحميري اليمني

ناصر الدباء

ذو الصراب الأول، هذا الاسم الحميري العريق، ليس مجرد شهر في تقويم، بل هو علامة فارقة في حياة اليمنيين، وبداية للحساب الزراعي الذي لا يزال سارياً حتى يومنا هذا.

يوافق شهر ذو الصراب الأول شهر تشرين الأول (أكتوبر)، ويستمر لمدة 31 يوماً، حيث يبدأ من 14 أكتوبر وينتهي في 13 نوفمبر من كل عام.

يُعدّ ذو الصراب الأول بداية السنة الزراعية والحساب الحميري، فالزراع يعتبرون ابتداء السنة من شهر قران (17).

لشهر ذو الصراب الأول توأم يتبعه في موسم الحصاد هو شهر ذو المهلة (ذو الصراب الثاني) الذي يوافق تشرين الثاني (نوفمبر).

• ذروة الحصاد: سر التسمية ذو الصراب

تسمية الشهر بـ ذو الصراب مستمدة من الفعل الصراب، الذي يطلق في جميع أنحاء اليمن على الحصاد بصورة مطلقة. فكل حصاد لأي محصول هو صراب، لأن الغلال في اليمن قديماً وحالياً تُسمى باسم وقت حصادها لا وقت بذرها.

ذو الصراب الأول هو شهر الحصاد الكبير (الصراب العام)، وهو موسم جني غلال العام التي تشمل الذرة، التي تُعد الغذاء الأهم في حياة اليمنيين قديماً وحديثاً، بالإضافة إلى حصاد الحبوب الأخرى المعروفة باسم الصرْبِي.

هذا الموسم، الذي يقعَ في أواخر الخريف، يمثل فرحة عارمة وسعادة ببركة الأرض، ويُعرف بأنه موسم قضاء الديون والفرح بالأعراس.

• محاصيل الخير في ذو الصراب الأول

في هذا الشهر، تُحصد أصناف من الذرة الصغرى في مناطق المرتفعات الوسطى والشرقية، مثل: الذرة الصفراء، والذرة الصنعاني (أو الجاملي)، والشام، والذرة الحمراء، كما تُجمع معه زروع المال الصرْبِي أو النظاية، والتي تشمل: الشعير، والبلسن كالعدس، والدجرة، والسقلة، والعتر (البازلاء)، والقلا (الفول والخردل).

• عملية الحصاد وتخزين البذور

بعد حصاد الزرع كاملاً، يُوضع في الجرين حتى يجف، ثم تتم عملية الدوس بواسطة البهائم التي تجر المحر (حجر خَلْفَها) لفصل الحب عن القش.

تلي ذلك عملية التذرية في الريح لفصل الحب.

ومن أهم طقوس هذا الشهر، اختيار البذور، حيث يتم عزل البذور الجيدة والخالية من الأمراض، وخلطها بالرماد وحفظها بعيداً عن الشمس أو الرطوبة لاستخدامها في العام القادم.

وفي ذلك يقول الحكيم اليماني علي ولد زايد:

"ضم صيب مالك وعيد جهالك"، يحث المزارع على الاحتفاظ ببذور الغلة وذبيحة العيد.

• ملامح الطقس ومواسم الزراعة

يُعد ذو الصراب الأول أول أشهر فصل الشتاء، حيث تبدأ ملامح الشتاء بالظهور وتنخفض درجات الحرارة ليلاً.

ومع ذلك، يظل نهار الثلث الأول منه شديد الحرارة، خاصةً في تهامة، حتى أن أهل وادي زبيد ورماع يقولون إنه يقع في المحرق.

لكن هطول الأمطار في هذا الشهر يكسر حدة الحرارة ويُعلن عن استقبال الأرض لموسم جديد.

في تهامة والمناطق الدافئة، يُعتبر ذو الصراب الأول موسماً جيداً لزراعة كل شيء.

ومن أبرز ما يُزرع فيه: الهند التشريني (الذرة الصفراء) والحمراء، والحجينا، والدخن المكاوي، والذرة الحمراء، كما يزرع في وادي حضرموت القمح من بداية نجم الحوت إلى بداية نجم الثريا (من 14 أكتوبر حتى 22 نوفمبر).

• زراعة الأرز: تأصيل تاريخي في التقويم الحميري

تشير وثائق ومخطوطات قديمة إلى أن يوم (12) من تشرين الأول ذو الصراب الأول الموافق (25) أكتوبر من كل عام يوافق بداية موسم زراعة الأرز في اليمن، ما يثبت أن زراعة الأرز في اليمن كانت معروفة ومؤرخة منذ قديم الزمان ضمن هذا التقويم.

• حكمة الثريا ورمزية القران

يلاحظ المزارعون في هذا الشهر مقارنة القمر لنجم الثريا، وغالباً ما يحدث ذلك ليلة السابع عشر من الشهر الهجري، ومن هنا جاءت تسميته أيضاً بـ "شهر الـ 17 القراني".

في النصف الأخير من الشهر، حين تطلع الثريا عشاءً، يتردد المثل الشعبي الذي يلخص حكمة القرون:

"إذا طلعت الثريا عشاءً اتلم ما تشاء"

هذا يعني أن الأرض أصبحت مهيأة وصالحة لزراعة كل شيء، من حبوب وبقول وخضروات.

وفي هذا الشهر، تبدأ أشجار السدر والمانجو في الإزهار، بينما لا تزال فاكهة الرمان والعنب والبرتقال تملأ الأسواق.

كما يبدأ جني المزروعات الخريفية غير الحبوب في تهامة، مثل الباذنجان، والكوسة، والبسباس، والبصل، والبقل.

ذو الصراب الأول ليس مجرد شهر، بل هو فصلٌ كاملٌ من العمل والبركة، يربط المزارع اليمني بمسيرة أجداده في العناية بالأرض وفق تقويم لا يزال ينبض بالحياة.

م: إيناس علي السلطان

15 أكتوبر.. نحتفي بالمرأة الريفية اليمنية عماد الزراعة وشريكة البناء

تُعدّ المرأة الريفية ركيزةً أساسية في قطاع الزراعة، لما تقوم به من أدوار محورية تسهم في تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة. لقد أثبتت المرأة اليمنية، وبالأخص الريفية، قدرتها على إحداث تغيير إيجابي إلى جانب الرجل، من خلال ما تمتلكه من مَعرفة بالبيئة الزراعية وقدرة على التعامل مع الأرض والمناخ والنباتات والحيوانات. تشارك المرأة في مختلف مراحل العملية الزراعية، بدءًا من زراعة البذور ورعاية النباتات وتربية الحيوانات، وصولًا إلى الحصاد وتسويق المنتجات الزراعية. كما تتحمل مسؤوليةً كبيرة في توفير الغذاء للأسرة والمجتمع المحلي، وتسهم في تبني ممارسات الزراعة المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يُعدّ قطاع الزراعة أحد أهم ركائز الاقتصاد اليمني، إذ يعمل فيه أكثر من 53% من القوى العاملة. وتشكل النساء الريفيات النسبة الأكبر من هذه القوى، حيث تصل مشاركتهن إلى نحو 60% من إجمالي العاملين في الزراعة، مقابل 40% من الرجال. كما تشارك النساء بنسبة 90% في تربية المواشي، و75% في الأنشطة الزراعية الأخرى، وغالبًا ما يقمن بهذه الأعمال دون مقابل مادي يُذكر.

ورغم هذا الدور الجوهري، تواجه المرأة الريفية في اليمن تحديات عديدة، أبرزها محدودية الوصول إلى الموارد الزراعيةً والتمويل والتكنولوجيا الحديثة، إضافةً إلى ضعف فرص التعليم والتدريب والتأهيل المهني. ومع ذلك، أثبتت المرأة اليمنية الريفية بصبرها وإصرارها أنها قادرة على الصمود والمساهمة بفاعلية في بناء المجتمع، وأنها الشريك الحقيقي للرجل في ميدان العمل والإنتاج.

إن تمكين المرأة الريفية وتعزيز دورها في التنمية الزراعية يمثل أولويةً وطنية تستدعي مزيدًا من الاهتمام من قبل الدولة والمؤسسات والمنظمات المعنية، عبر تطوير البرامج الداعمة للتعليم والتدريب، وتوفير القروض الميسّرة، وتسهيل وصول النساء إلى الموارد والفرص الإنتاجية.

وفي الختام، فإن تفعيل دور المرأة الريفية في المناطق الريفية ليس مجرد مطلب اجتماعي، بل هو ضرورةٌ استراتيجية لتحقيق التنميةً الزراعية الشاملة. فتمكين المرأة الريفية يعني تمكين الأسرة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج، وبناء مستقبلٍ زراعي أكثر ازدهارًا واستدامةً للوطن.

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	أول فارع	18	أكتوبر	30	أكتوبر	الغفر	14 أكتوبر	26 أكتوبر

يقول علي ولد زايد:

اذا جاء الثامن كل من في بيته آمن

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA
https://agri-yemen.net

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

الموسم الزراعي القادم يجب أن يحظى باهتمام كبير جدًّا من الجميع، وأن يكون هناك عناية بكل جهد وحسب المستطاع من الجانب الرسمي، مع الجانب الشعبي، لعمل غير مسبوق في الاهتمام بالزراعة، هذه مسألة مهمة جدًّا، وبالاهتمام سواءً على مستوى المحاصيل بشكلٍ عام، ما ينتجه البلد من المحاصيل الزراعية، لكن في المقدِّمة القمح، في المقدِّمة القمح، هذه مسألة مهمة جدًّا جدًّا جدًّا، وينبغي العناية بها بشكلٍ كبير.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 26 ربيع الآخر 1447هـ | 18 أكتوبر 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 132

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

طموح وسعي الشهيد الدكتور رضوان الرباعي في برنامج التوسع في الإنتاج الزراعي

م/ عدنان خريم

في خضم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي، يبرز اسم الشهيد الدكتور رضوان الرباعي كرمز للعطاء والتفاني في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي. لقد كان الشهيد، بصفته وزيرًا للزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، يمتلك رؤية ثاقبة وطموحًا لا يلين لتحويل القطاع الزراعي في بلاده من مجرد مصدر للعيش إلى قاطرة للتنمية المستدامة والسيادة الغذائية. قبل توليه منصب وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، كان له إسهامات بارزة في القطاع الزراعي، حيث عمل على تطوير الأبحاث الزراعية وتطبيق أفضل الممارسات لزيادة الإنتاجية. كان يؤمن بأن التنمية الزراعية هي مفتاح الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية تميزت رؤيته الشاملة للتنمية الزراعية بالعمق والواقعية، حيث لم تقتصر على الجوانب الفنية للزراعة فحسب، بل امتدت لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كان يرى أن تحقيق الاكتفاء الذاتي ليس مجرد هدف اقتصادي، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان كرامة الأمة واستقرارها. وقد تجلى هذا الفهم العميق في سعيه الدؤوب لتطوير برامج ومشاريع تهدف إلى تعزيز قدرات المزارعين، وتحسين جودة المنتجات الزراعية، وتوسيع الرقعة الزراعية.

برنامج التوسع في الإنتاج الزراعي: رؤية وإنجازات

كان برنامج التوسع في الإنتاج الزراعي الذي قاده الشهيد الدكتور رضوان الرباعي مبادرة وطنية طموحة تهدف إلى إحداث تحول جذري في القطاع الزراعي اليمني. تمحورت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج حول تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية، وتقليل فاتورة الاستيراد التي تستنزف الموارد الوطنية، وتمكين ودعم المزارعين لزيادة إنتاجيتهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

تضمن البرنامج عدة محاور رئيسية، كان أبرزها التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات، والتي تُعد أساس الأمن الغذائي. وكان يركز على أهمية زيادة الإنتاج في وحدة المساحة، وخفض التكاليف على المزارعين، وتحسين جودة المنتجات الزراعية لمواجهة التحديات الاقتصادية. كما ركز البرنامج على استصلاح الأراضي الزراعية، وخاصة في مناطق مثل تهامة والجوف، حيث تم استصلاح عشرات الآلاف من الهكتارات لزيادة الرقعة الزراعية واستغلال الإمكانات غير المستغلة.

ومن الجوانب الهامة الأخرى في البرنامج كانت الزراعة التعاقدية، التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المزارعين والأسواق، وضمان تسويق المنتجات بأسعار عادلة، مما يشجع المزارعين على التوسع في الإنتاج دون الخوف من تقلبات الأسعار. وقد عمل على إنشاء قاعدة بيانات للمزارعين وتأطيرهم ضمن جمعيات تعاونية زراعية لتوحيد الجهود وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

إدارة فاتورة الاستيراد:

كانت إدارة فاتورة الاستيراد للمنتجات الزراعية أحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التوسع الزراعي. أدرك أن الاعتماد الكبير على الاستيراد يستنزف العملة الصعبة ويجعل الأمن الغذائي للبلاد عرضة للتقلبات الخارجية. لذلك، سعى البرنامج إلى تقليص هذه الفاتورة بشكل تدريجي من خلال:

تحديد المحاصيل ذات الأولوية: تم التركيز على المحاصيل التي تُستورد بكميات كبيرة وتشكل عبئًا على الميزانية، مثل الحبوب والبقوليات، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها أولًا.

دعم الإنتاج المحلي: توفير الدعم للمزارعين لزيادة إنتاج هذه المحاصيل، سواء بتقديم البذور المحسنة، أو الأسمدة، أو الإرشاد الزراعي.

الزراعة التعاقدية: ضمان تسويق المنتجات المحلية بأسعار مجزية للمزارعين، مما يشجعهم على التوسع في زراعتها ويقلل من الحاجة إلى الاستيراد.

بناء وتأهيل مراكز لتجميع المنتجات الزراعية:

تقوم هذه المراكز باستقبال المنتجات الزراعية من الإنتاج المحلي وتقوم بغربلتها وتجفيفها وتقديمها بصورة جيدة لتجار المستوردين.

تطوير الصناعات التحويلية:

العمل على تطوير الصناعات الغذائية التحويلية للمحاصيل المحلية لزيادة قيمتها المضافة وتقليل الهدر.

لم يكن طريق الدكتور رضوان الرباعي في تحقيق أهدافه الزراعية مفروشًا بالورود، بل واجه تحديات جمة، سواء كانت طبيعية كشح المياه وتغيرات المناخ، أو بشرية كقلة الدعم للمزارعين ونقص الوعي بأهمية التوسع الزراعي. ومع ذلك، كان إصراره على تجاوز هذه التحديات سمة بارزة في شخصيته.

كان طموحه يتجاوز مجرد زيادة الإنتاج، فقد كان يسعى لإحداث ثورة زراعية شاملة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وتوفير الدعم اللازم للمزارعين من بذور وأسمدة ومعدات.

إن استمرارية رؤيته وأهدافه تتجلى في الجهود المتواصلة لتعزيز الإنتاج الزراعي ودعم المزارعين، مستلهمين من عزيمته وإصراره. لقد كان نموذجًا للقائد التنموي الذي يجمع بين العلم والعمل، ويضع مصلحة وطنه وشعبه فوق كل اعتبار.

في الختام، يظل الشهيد الدكتور رضوان الرباعي قامة وطنية شامخة، سطر بجهده وعطائه فصلاً مضيئًا في تاريخ التنمية الزراعية. لقد كان طموحه في برنامج التوسع في الإنتاج الزراعي يتجاوز مجرد الأرقام والإحصائيات، ليلامس جوهر السيادة الوطنية والاكتفاء الذاتي. لقد سعى جاهدًا لتحويل التحديات إلى فرص، وترك إرثًا من الإنجازات والرؤى التي لا تزال تشكل خارطة طريق لمستقبل زراعي مزدهر. إن تخليد ذكراه لا يكون فقط بالحديث عن مآثره، بل بمواصلة العمل على تحقيق رؤيته، ليبقى اليمن سلة غذاء

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

التوسّعُ في زراعةِ القمحِ

يُعدُّ محصولُ القمحِ من المحاصيلِ الأساسيّةِ والاستراتيجيةِ، والذي يُسهمُ في تأمينِ احتياجاتِ السكانِ الغذائيّةِ، وهو ما يَتطلّبُ التوسّعَ في زراعتِه وزيادةَ كميّاتِ الإنتاجِ منه، بهدفِ تخفيضِ فاتورةِ الاستيرادِ من هذا المحصولِ الهامِّ.

إنَّ التوسّعَ في زراعةِ القمحِ من الأولويّاتِ لدى القيادةِ الثوريّةِ والسياسيّةِ، والتي تحثُّ على زيادةِ كميّاتِ الإنتاجِ منه، والاهتمامِ بمواسمِ زراعتِه، ومنها الموسمُ الحالي في محافظةِ الجوفِ التي تمتلكُ مقوّماتٍ زراعيّةً كبيرةً تجعلُ منها سلّةَ اليمنِ في زراعةِ القمحِ.

حيثُ تمتازُ الجوفُ بخصوبةِ تربتِها، وأراضيها الشاسعةِ، وتوفّرِ المياهِ بكميّاتٍ كثيرةٍ، وتنوّعِ مناخِها، وهو ما يؤهّلُها لتكونَ صالحةً لزراعةِ المحاصيلِ الزراعيّةِ.

ومن أهمِّ المحاصيلِ الزراعيّةِ هو محصولُ القمحِ، والذي أصبحَ موسمُه على الأبوابِ، وهذا يتطلّبُ تظافرَ الجهودِ وتعاونَ الجميعِ لنجاحِ هذا الموسمِ، من خلالِ توفيرِ البذورِ المحسّنةِ ذاتِ الإنتاجيّةِ العاليةِ، وتوعيةِ المزارعينَ بضرورةِ استغلالِ هذا الموسمِ، والتوجّهِ نحوَ زراعةِ أراضيهم بالقمحِ، وإرشادِهم بالطرقِ والعمليّاتِ الزراعيّةِ الصحيحةِ، حتى لا تُصابَ حقولُهم بالأمراضِ والآفاتِ التي تُصيبُ محصولَ القمحِ.

وأنْ يكونَ العملُ منظّمًا بعيدًا عن العشوائيّةِ، وذلك عن طريقِ الجمعيّاتِ التعاونيّةِ الزراعيّةِ، والمؤسّسةِ العامّةِ لتنميةِ وإنتاجِ الحبوبِ، والمؤسّسةِ العامّةِ لإكثارِ البذورِ المحسّنةِ، وبقيّةِ الإداراتِ والجهاتِ المعنيّةِ.

إنَّ الاهتمامَ بزراعةِ القمحِ والتوسّعَ فيها يأتي تنفيذًا لموجّهاتِ السيّدِ القائدِ عبدِ الملكِ الحوثيِّ -يحفظُه اللهُ ويرعاه- الذي يحثُّ دائمًا على الاهتمامِ بزراعةِ الحبوبِ ومنها القمحُ، وإنَّ موجّهاتِ القيادةِ الحكيمةِ التي لم تكتفِ بالموجّهِ لزراعةِ محصولٍ معيّنٍ؛ شملتْ كلَّ مراحلِ الإنتاجِ وعمليّاتِ ما بعدَ الحصادِ، فالتمسّكُ بتلكَ الموجّهاتِ القرآنيّةِ السبيلُ للوصولِ إلى تحقيقِ النجاحِ وتجنّبِ الفشلِ بإذنِ اللهِ تعالى.

فعلينا استغلالُ موسمِ زراعةِ القمحِ واستثمارُه بالشكلِ الصحيحِ حتى نُحقّقَ زيادةً في كميّاتِ الإنتاجِ ونُخفّضَ فاتورةَ الاستيرادِ.

*مقال كتبه الشهيد الدكتور رضوان الرباعي ونشر في العدد 81 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1446هـ- 12 أكتوبر 2024م